البحث
٧

التنمية
مفهوم ومنهج

بحث مقدم

د / بسيونى على عبد الرحمن
قسم الدراسات العامة
كلية الآداب – جامعة البحرين

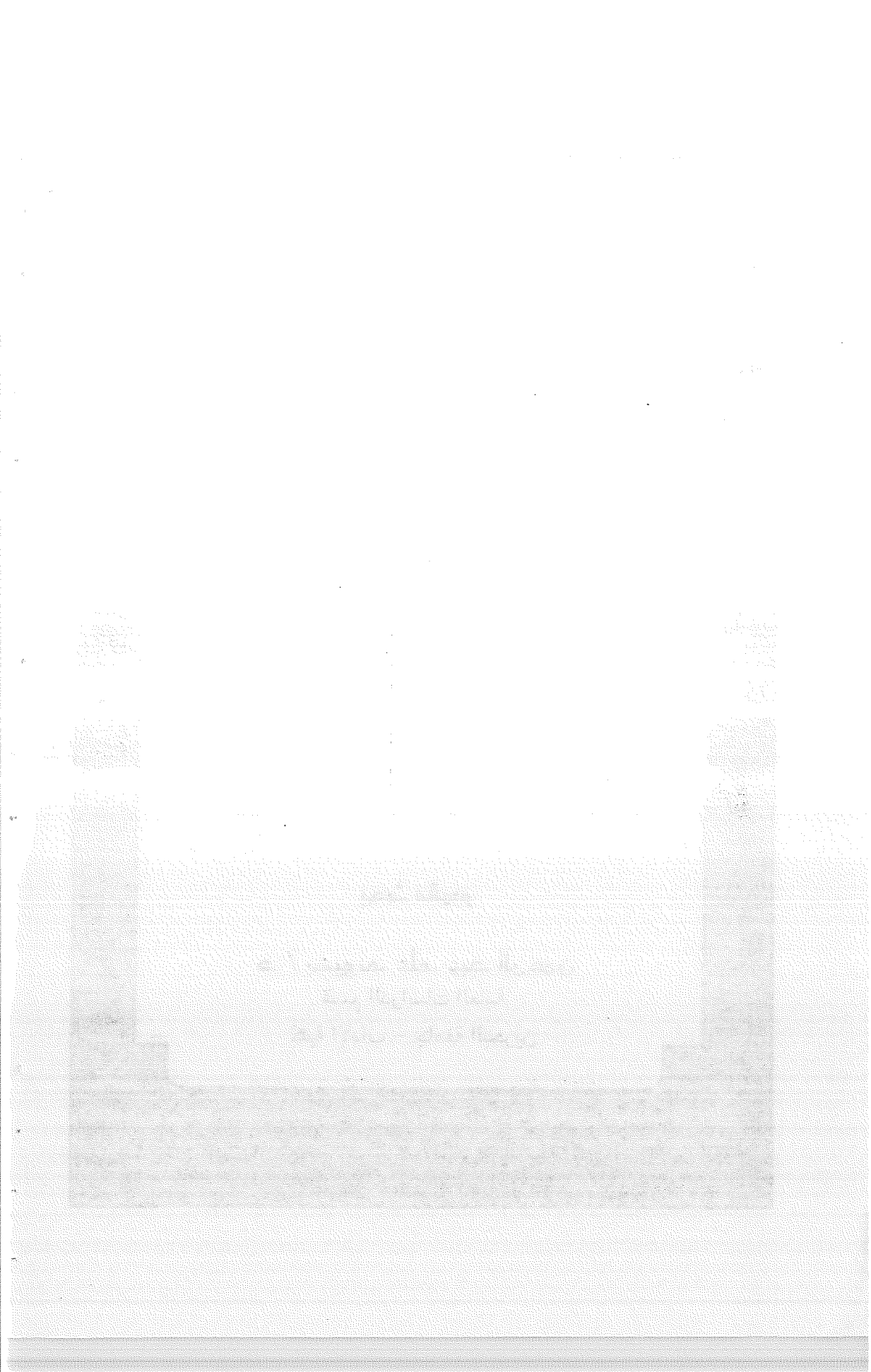

التنمية: مفهوم ومنهج

مقدمـــــة

حظيت قضايا النمو والتنمية باهتمام كبير في دوائر الفكر واتخاذ القرار بمستوياتها كافة، وربما يرجع ذلك إلى ضخامة الامتداد المكاني والبشري لعالم التخلف على تعدد مسمياته، وإدراك بلدانه لحقيقة موقعها على خريطة الرفاهة العالمية، وحتمية تأثير تعقد الأوضاع فيه على عالم التقدم. ولقد ظهرت الإرهاصات الأولى لهذا الاهتمام في عام ١٧٧٢ حينما كتب آدم سميث "ثروة الأمم The Wealth of Nations"، لكن الدراسة الأصولية للنمو الاقتصادي والتنمية لم تظهر بشكل جدي إلا مع انتهاء الحرب العالمية الثانية. والتنمية في مضمونها وجوهرها قضية متعددة الجوانب والأبعاد Multi-dimensional، إلا أن بُعدها الاقتصادي غلب عليها، ومن ثم شكّل الاهتمام بها تقليداً اقتصادياً في الأغلب الأعم. ولما ازدادت أوضاع البلدان النامية تعقيداً تطلب الأمر تضافر جهود الباحثين من كافة المناحي الأكاديمية في محاولة جماعية للتصدي للمشكلة، فأصبحت مسألة التنمية موضوعاً للاهتمامات المتعددة Multi-disciliinary area، سقطت فيه الحدود بين العلوم الاجتماعية المختلفة، ولم يبق ثمة ما يميز أحدها عن الآخر سوى التوجه والمنهجية الخاصة. ولقد ذهب البعض أبعد من ذلك حينما اعتبر التنمية علماً مستقلاً عن كل العلوم الأخرى، لكنه مشتقا منها. وأمام هذه الوضعية تعددت الرؤى ووجهات النظر، وتشعبت النظريات.

ونتيجة للسبق الذي حققته مدارس الفكر الغربي على اختلاف انتماءاتها الأكاديمية -وربما الأيديولوجية- في هذا المجال جاءت كل المحاولات قياساً على التجربة التاريخية الغربية بكل ما حملته من خلفيات ثقافية وحضارية تعكس خصوصية هذه التجربة. ولقد أسهم جغرافيو الغرب بفعالية كبيرة في هذا الحقل المعرفي منذ أواخر الستينيات، بينما ظلت المدرسة الجغرافية العربية تعانى قصورا وبطئا ملحوظا، حيث جاءت معظم محاولاتها جزئية متناثرة يكاد يتراجع فيها الاهتمام بالتراكيب والهياكل البنائية للاقتصاد والمكان والمجتمع إلى الخلفية، كما افتقدت في أحيان كثيرة شمولية النظرة المحكومة بإطار فكري واضح ومحدد المعالم.

يلقى هذا البحث الضوء على عدد من المفاهيم المحورية في دراسات التنمية، ومناهجها في الفكر الغربي، من منطلق ضرورة الحفاظ على التواصل الفكري مع مفكري عالم التقدم ومنظريه عامة، وجغرافيّيه خاصة. إلا أن هذا التواصل لا يجب أن يأتي على حساب حتمية التعامل مع التنمية العربية في إطار خصوصية الرؤية للقالب الاجتماعي العربي والتركيب الهيكلي لقضيته التنموية. ولعل في الأفكار الأساسية التي تعرض لها الورقة ما يثير عناية المهتمين وغريزتهم الفكرية لإضافات تثري الفكر الجغرافي العربي، وتمكن مدرسته من الاضطلاع بدرو أكبر في دراسات التنمية على أسس نظرية واضحة، وتُرسي أطر ومفاهيم جغرافية تساعد فى تخطيط تنمية عربية المنحى تعي المكان باقتصاده واجتماعه وهوية سكانه.

مفهوم التخلف وجذوره

تفسر المعاجم والكتابات المهتمة التخلف Underdevelopment بمترادفات عديدة تشير في جوهرها إلى حالة نسبية من الفقر متعددة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تؤدي في مجموعها إلى اهتزاز الثقة

بالذات وفقدان الاعتماد عليها[١]. وتتعدد مظاهر الفقر تعدداً كبيراً [٢]، لكن جذرها واحد وهو تدنى مستوى الدخل الحقيقي للفرد بسبب سيادة نمطٍ بالٍ من علاقات الإنتاج، وسوء الإدارة والتنظيم الاقتصادي، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وهبوط المستويات المعيشية وسوء التغذية، وهذه كلها عناصر متداخلة يدفع أحدها الآخر فى اتجاه دائري واحد في دائرة للفقر التراكمي[٣].

كانت البداية في القفزة التقنية الكبيرة التي شهدتها أوربا منذ الثورة الصناعية ومكنتها من تحقيق فوائض إنتاجية كبيرة في القطاع الزراعي، واستعمال الوقود المعدني في القطاع الصناعي، ومواكبة قطاع الخدمات لهذه التغيرات بمدها بمساندات مالية ضخمة وابتكارات جديدة. وبمرور الزمن تزايدت قوة الدفع الذاتى، فازدادت التقنيات تقدما وتعقيدا، فتمكن الأوربيون من تحويل موارد أكثر إلى سلع وخدمات، وتعديل المسافات Space Adjustment لاستغلال أكثف للمكان[٤]، وتحرير العقل البشري وانطلاقه نحو الابتكار والإبداع بعد استخدام القدرات الفائقة للحاسب الآلي في حفظ المعلومات ومعالجتها واسترجاعها. وقد واكب هذه الأوضاع الجديدة تغير في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فأصبح النمو الاقتصادي مستديماً Self-sustained. ولقد تباينت المجتمعات في مدي علمها بمكونات هذا الانقلاب واستعدادها لقبول تلك المكونات وسرعتها في الأخذ بها، فظهر ذلك الجدار الذي يفصل بين أغنياء الشمال وفقراء الجنوب، أو عالم المركز Core والهامش Periphery. ومن جهته عمل الشمال جاهداً على دمج الاقتصاد العالمي بربط المركز بالهامش تحقيقا للأفضل أو للأسوأ، تبعاً للمستفيد من هذا الدمج! لكن نمط العلاقات بين الشمال والجنوب الناتج عن عملية الدمج هذه أسفر عن آلية خاصة ازداد بها الجنوب تخلفا كلما ازداد الشمال نمواً وتقدماً[٥]. ولقد اختلف الباحثون كثيرا حول تفسير تخلف الجنوب، فأرجعوه إلى أسباب تراوحت في مجملها بين سبب بيئي (مناخ، موقع جغرافي، موارد طبيعية، الخ..)، وآخر استعماري، وثالث عرقي[٦]، وهناك من اعتبره مجرد مرحلة طبيعية في تطور المجتمعات البشرية، كما فعل روستو في نموذجه المعروف[٧].

وعلى الرغم من تعدد الأسباب والمظاهر يظل التخلف والفقر الناتج عنه واقعاً يقينياً ملموساً، إلا أن هذا الواقع لا يحجب حقيقتين جوهريتين غالباً ما ينظر إليهما بعفوية تضيع معها معالم القضية وخيوطها. أما الأولى فهي التعميم الشديد لمظاهر الفقر وأسبابه. فلا يمكن إرجاع تخلف البلدان النامية في عمومه إلى سببٍ واحدٍ بعينه، لاختلافها في شكل التخلف ومضمونه، وتباينها الواسع من حيث الحجم المكاني والسكاني والموارد ودرجة النمو والدخل[٨]. فعلى الرغم من التشابه العام بين هذه الدول ووجود صفات مشتركة بينها، تعد كل منها حالة منفردة متميزة يتطلب فهمها دراسة الظاهرة (التخلف) في إطارها المكاني على ضوء خصوصية التجربة والعلاقات المتداخلة بين عالمي الفقر والرفاهية، وبين دول الجنوب أنفسها. أما الحقيقة

---

(١) Broek & Webb (1978: 288); Mabogunje (1981: 46-7); Dickenson et al (1983: 1).

(٢) Broek & Webb (Op.Cit.: 289-97); Todaro (1981: 3-7).

(٣) Todaro (Op.Cit.: 74-5); Mountjoy & Hilling (1988: 6).

(٤) راجع: Ackerman (1958).

(٥) راجع: Blaut (1975).

(٦) راجع: Broek & Webb (Op. Cit.: 277-95); Dickenson et al (Op. Cit.: 12-4).

(٧) Rostow (1960).

(٨) Mabogunje (Op. Cit.: 18-23).

الثانية فتتعلق بنسبية مفهوم التخلف، فالمعنيون به قد لا يشاركون أصحاب هذا المفهوم الأحكام ذاتها، فمنهم من يحيا نمطاً معيشياً بمنظومة قيمية تختلف شكلاً ومضموناً عن تلك السائدة في حيز الثقافة الأوربية وامتداداتها الحضارية في عالم الشمال الصناعي. من ثم قد تصلح مفاهيم الرفاهة المادية كمعايير للحكم على درجة التقدم في دول الشمال، لكن متغيرات معادلة التقدم لدي الدول النامية قد تكون مختلفة. ليس هناك أدنى شك في تطلع الدول النامية للتقدم المادي، إلا أن كثيرا منها يقع فريسةً لصراع حاد بين هذا التطلع من جهة ، وقيمه الثقافية والحضارية من جهة أخرى، ومن ثم قد يوائم بعضها بين طرفي المعادلة بالارتضاء بقليل من الرفاهة المادية وكثير من الثقة بالنفس والاعتداد بالهوية. لذا فإن اختلاف الناس في سرعة خطاهم يعكس اختلاف ما يسمعون من إيقاع.

القضية بين الاقتصاد والجغرافيا

تعتبر دراسة التنمية بأبعادها الحالية إحدى أكثر مجالات البحث العلمى إثارة وتحديا. وتهتم تلك الدراسة بالعمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المؤدية إلى تحولات هيكلية سريعة في بنية مجتمعات بأكملها بشكل يضمن وصول ثمار التقدم الاقتصادي إلى أكبر عدد من سكان تلك المجتمعات[٩]. ولقد حقق علم الاقتصاد التقليدي بفروعه المختلفة سبقا كبيرا في التصدي لمشكلة التنمية بمنهج تشابهى Nomothetic Approach، مكن الاقتصاديين من بناء نماذج تفسر السلوك الاقتصادي وتتنبأ به على أرض الواقع[١٠]. فبرزت نماذج النمو Growth Models كأعظم إسهامات الاقتصاديين في هذا المجال، لكن المبكرة منها افتقدت الاهتمام بالتغيرات المكانية المصاحبة لعمليات النمو الاقتصادي والتي تسفر عن اختلافات إقليمية اقتصادية واجتماعية صارخة، لذا أعاد الاقتصاديون التوازن لإسهاماتهم ببناء نماذج جديدة اشتملت على المتغير المكاني وأكدت عليه[١١].

وعلى مستوى الممارسة الجغرافية جاء الإسهام الجغرافي في دراسة التنمية حتى أواخر الستينيات قليلا أمام الاهتمام الكبير بالقضية من قبل علوم وثيقة الصلة بالجغرافية كالاقتصاد والسياسة والاجتماع، ذلك على الرغم من الاهتمام التقليدي للجغرافية بالبلدان والأقاليم التي تشكل الآن العالم الثالث. وربما تُعزى قلة الإنتاج الجغرافي في تلك الفترة إلى سببين رئيسيين، أحدهما ذلك الاتجاه الذي صاحب الفكر الجغرافي نحو دراسة ووصف وتحليل مجموعات منفردة من الظواهر المرتبطة مكانيا في أقاليم وبلدان معينة بمنهج أحادي تميزى Idiographic Approach[١٢] ينصب تأكيده على تباين الأمكنة واختلافاتها وليس تشابهاتها العامة فيما تشترك فيه من خصائص، كما يفعل المنهج التشابهى Nomothetic Approach. أما السبب الثانى فهو مغالاة الجغرافيين في نزعتهم الانفصالية تأكيدا لذاتهم وتمييزا لعلمهم عن العلوم الاجتماعية الأخرى بكل ما تشهده من تطورات متلاحقة في المحتوى والمنهج وأدوات القياس وطرائق التحليل[١٣].

---

(٩) Todaro (Op. Cit.: 8).

(١٠) McNee (1959: 191).

(١١) McNee (Op.Cit.:198); Chisholm (1966: 2).

(١٢) Hartshorne (1959: 16-9); Johnston (1985: 13-4).

(١٣) Chisholm (Op.Cit.: 1-2); Hagget (1966: 101).

وبحلول السبعينيات شهدت الجغرافيا انطلاقة فكرية ومفاهيمية كبيرة طالت كل جوانب العلم وأفرعه المختلفة، كما تغيرت أيضاً علاقتها بالعلوم الاجتماعية الأخرى. ولم تكن قضية التنمية بعيدة عن مرمى هذه الانطلاقة، حيث أخذ الاهتمام بها منحى مغايراً بدراسة مشكلات البلدان النامية كمجموعة، ومعوقات تنميتها في إطار الاقتصاد العالمي من خلال منهج تشابهي يستفيد من المناهج الجديدة للعلوم الاجتماعية وطرائقها وأدواتها المتطورة، ولم يأت هذا التحول إلا استجابة لما فرضته أبعاد مشكلة التنمية وطبيعتها التي ازدادت تعقيدا، فتطور مفهوم المكان إلى واحد أكثر ديناميكية وعملية وأهمية بالنسبة لحياة الإنسان كقيمة في ذاتها، ألا وهو المفهوم الاجتماعي للمكان (المكان الاجتماعي Social Space). في الوقت ذاته اتجه الجغرافيون إلى منهج تكاملي مشترك Interdisciplinary Approach لتحليل النتاج الاجتماعي للحياة المادية، لا يمكن الفصل فيه بين العلوم الاجتماعية، ولكن يُعاد هيكلتها وصياغتها بشكل أكثر تماسكا لتتمكن من كشف العلاقات الحقيقة بين الاقتصاد والمجتمع في إطار شمولية الوجود الاجتماعي Totality of Social Existence [١٤] ومع هذا التحول الجغرافي في المسار والممارسة لم تسلم الجغرافيا في أحيان كثيرة من توظيفها أيديولوجيا إما للدفاع عن أوضاع قائمة[١٥] أو لتبرير تغير في اتجاه أيديولوجي معين[١٦].

المعروف أن الاهتمام التقليدي للجغرافيا ينصب على فلسفة المكان في علاقته بالإنسان، والمعروف أيضا أن للسياسات الاقتصادية والاجتماعية تأثيراتها المتشعبة والمتداخلة في إعادة صياغة العلاقات المكانية وخلق الجديد منها بأنماط مختلفة قد يؤدي بعضها إلى الدفع بمجهودات التنمية قدما، وبعضها الآخر إلى عرقلتها، إنه عند هذا التقاطع بين المكان وتلك السياسات تلتقى الجغرافية بالتنمية، وتحق للجغرافيين بنظرتهم الشمولية الريادة في هذا الحقل المعرفي الواسع المتشعب، لكن يبقى لزاما عليهم فهم إسهامات الاقتصاديين بشكل أكثر تعمقا داخل أطرها الفكرية والأيديولوجية المختلفة إذا ما أريد للجغرافيا أن تأخذ شكلا أكثر جدية وتنتزع اعتراف منافسيها بها في الميدان.

مفهوم التنمية ومنظورها

حينما بدأت الأوساط الأكاديمية اهتمامها بظاهرة التخلف لم يكن لديها نظريات جاهزة لتوصيف العلاج غير تلك الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي نظّرت للتقدم الأوربى منذ الثورة الصناعية، وإعادة بناء القارة بعد الحرب العالمية الثانية. ومع الغموض الذي يكتنف مصطلح التنمية لتعدد تعريفاته المقابلة لتعريفات التخلف[١٧]، إلا أن هناك إجماعا بين المدارس الغربية على تمحور القضية حول مشكلة اقتصادية ذات جذور وانعكاسات اجتماعية في الوقت ذاته، ومن ثم رأت تلك المدارس ضرورة بدء الحل اقتصاديا، واستخدمت في محاولاتها المبكرة مؤشرات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية السائدة حينذاك، والتي تتمثل إجمالا في مقياسين أساسيين هما درجة التوجه التجارى للاقتصاد عامة والقطاع الأولى فيه خاصة، ودرجة التصنيع وما يرتبط به من

---

(١٤) Lee (1977: 75).

(١٥) Eliot-Hurst (1985: 60).

(١٦) كان ذلك التوظيف واردا في مرحلة ما قبل المد الاشتراكي، إلا أنه أصبح أكثر وضوحا في الجغرافيا الراديكالية (الماركسية). أنظر على سبيل المثال: Peet (1977); Gregory (1978).

(١٧) Lengyle (1971: 9-13).

كفاءات تعليمية وعلمية ونمو حضرى[١٨]. ولئن نجح المعياران فيما استخدما من أجله في عالم الشمال، فهما غير كافيين في عالم الجنوب، فقد ثبت فشل التركيز عليهما بمفردهما في كثير من البلدان النامية، فتزعزع اليقين بالنموذج الغربى بين أصحاب النظرية أنفسهم. وعبر رحلة التنظير الطويلة تعرض مفهوم التنمية لتبدلات كثيرة واكبت التعديلات المستمرة في النظرية الغربية لتصبح أكثر ملائمة للأوضاع المغايرة في البلدان النامية، واستمر الجدل طويلاً حول تحديد مفهوم التنمية ومناهجها، لكن جونر ميردال[١٩] كان حاسما بتأكيده على ضرورة قيام مفكرى البلدان النامية بتفسير تخلف بلدانهم وتخطيط تنمية نابعة من أرض واقعهم.

في الخمسينيات وبداية الستينيات عُرّفت التنمية بمفهوم اقتصادي جعلها مرادفة للنمو الاقتصادي، وعلى أساس ذلك صُنفت أى دولة صغيرة ذات مورد معدني مهم في عداد الدول المتقدمة، فأصبح الوضع مربكا لدرجة حدت بالبعض إلى البحث عن لفظ بديل للتنمية أو إعادة تعريفها كمعنى ومضمون[٢٠]. ومنذ أواخر الستينيات تغير المعنى الفكرى Conceptual Meaning للمصطلح في المحيط الأكاديمي ليتضمن ظروفا معيشية أفضل في إطار اقتصاد متنام[٢١]، لكن السبعينيات شهدت إضافة جديدة للمفهوم تؤكد على الاعتماد على الذات، وجعل اهتمام التنمية غير منصب على معدلات النمو الكلى Overall Growth Rates وأنماط توزيعه، بقدر ما ينصب أساسا على نمط القطاعات الاقتصادية الرائدة وناتجها وعلاقاتها البينية، وأنماط الاستهلاك القليلة الطلب على العملات الأجنبية، وقدرة المؤسسات Institutions على البحث والتفاوض، وأخيرا تحقيق ذلك كله في إطار من الخصوصية الثقافية والحضارية للمجتمع[٢٢].

هكذا لم تعد التنمية مجرد اقتصاد وقياس كمي للدخل والعمالة وتفاوت الدخول، حيث اتخذت مفهوما متعدد الأبعاد يشمل -بالإضافة إلى النمو الاقتصادي السريع والتخلص من الفقر المطلق وتقليل التفاوت في الدخل- تغيرات جوهرية في الهيكل والبناء الاجتماعي والمؤسسات الوطنية والمواقف والاتجاهات الشعبية[٢٣]. ويستند هذا المفهوم إلى ثلاثية هامة هي استمرارية الحياة Life Sustenance، وعزة النفس والكبرياء Self-esteem، والحرية[٢٤]. تتمثل استمرارية الحياة في توفير الحاجات الأساسية من غذاء كافٍ وسكنٍ وصحةٍ وتعليمٍ وأمنٍ وحمايةٍ، وهى حاجات من وظيفة أى نشاط اقتصادي تمكين الفرد من الحصول عليها بسهولة ويسر. أما عن عزة النفس والكبرياء فهى تأكيد قيمة الإنسان لذاته وعدم استخدامه في تحقيق مآرب الآخرين، وهذه القيمة تخضع للخلفية الثقافية والحضارية للمجتمع. أما الحرية -بغير معناها السياسي أو الأيديولوجي- فتتمثل في قدرة الفرد والمجتمع على الاختيار متحررين من عبوديتهما للبيئة الطبيعية والجهل والمؤسسات المحلية والدولية، وهذا هو ما عبر عنه آرثر لويس في رؤيته لميزة النمو الاقتصادي على أنها لا تتمثل في قدرة الثروة على جلب السعادة، بقدر ما تتمثل في توسيع دائرة الاختيار البشري[٢٥].

---

(١٨) Lengyle (Op.Cit.: 14-22); Broek & Webb (Op.Cit.: 289-90).

(١٩) Myrdal (1968: 12-4).

(٢٠) Seers (1977: 3).

(٢١) Seers (1969: 3).

(٢٢) Seers (1977: 5).

(٢٣) Todaro (Op.Cit.: 70).

(٢٤) Goulet (1971: 23, 87-94, 124); ILO (1976); Meier (1984: 160-9).

(٢٥) Lewis (1963: 420).

هكذا شكّل المركب الاقتصادي عنصراً أساسياً في مفهوم التنمية، لكن درجة أهميته مازالت محل جدال عميق. وفي خضم هذا التيار الواسع من محاولات التنظير الغربية اتخذت التنمية مفاهيم أربعة أساسية شغلت الفكر التنموى على مر العقود الماضية، وهذه المفاهيم هي النمو الاقتصادي، والتحديث، والعدالة التوزيعية، والتحول الاجتماعي الاقتصادي، والتي تعكس جميعها أفكارا صُيغت كتصورات لتطور الأحداث وحقائق التنمية وواقعها.

(أولا) التنمية نمو اقتصادي *Economic Growth*

تبنت الكتابات الأولى مفهوما للتنمية يصفها بقدرة الاقتصاد على النمو بمعدل يتراوح بين ٥٪، ٧٪ من الناتج القومي الإجمالي سنويا، مما ينعكس على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي Real per capita output، مصحوباً بتغير في هيكل الإنتاج والعمالة بحيث ينخفض نصيب القطاع الأولي من كل منهما ويرتفع نصيب الصناعة والخدمات، وكذلك تغير في التركيب الديموجرافي للمجتمع[٢٦]. حدد هذا المفهوم الأولوية في رفع معدلات التراكم الرأسمالي، وزيادة الإنتاج السلعي مع التركيز على التصنيع الحضرى. فى الواقع يمكن لأى نظام سياسي متسلط الاضطلاع بهذه المهام بالاستحواذ على معظم الإنتاج السلعي وتجنيب عائده كمدخرات وفوائض للاستثمار، ومن ثم تصبح دول مثل هذه النظم في عداد الدول المتقدمة بمفهوم النمو الاقتصادي، لكن بمنظور استمرارية الحياة والكبرياء والحرية الفردية لن تكون كذلك، حيث تتراجع فيها أهمية الفرد وقيمة إنسانيته وقدرته على الاختيار. في الوقت ذاته تشير الدراسات إلى عديد من البلدان النامية التي حققت نموا مطردا في الناتج الحقيقي للفرد خلال الخمسينيات والستينيات، لكنها لم تشهد أى تحسن في معدلات البطالة، كما لم يقل فيها التفاوت فى توزيع الدخل، بل أن الدخل الحقيقي للشريحة الدنيا (٤٠٪) من سكانها قد سجل انخفاضا ملحوظا[٢٧]. بمفهوم النمو تكون هذه الدول أيضا قد تطورت، وبمعيار وتعريف الفقر والبطالة وتفاوت الدخل لا تكون كذلك.

(ثانيا) التنمية تحديث *Modernization*

شاع هذا المفهوم بين الاقتصاديين الأمريكيين خلال الستينيات، وهو يتفق في خطوطه العامة مع نظيره الخاص بالنمو الاقتصادي، غير أنه أعطى الأولوية للتغيير الاجتماعي الشامل كشرط أساسى للنمو الاقتصادي الذي يشكل بدوره مجرد عنصر اقتصادي في معادلة النمو[٢٨]. ويعتمد هذا التغيير فى جوهره على إقامة بيئة مجتمعية Societal Environment يرتفع فيها الناتج الفردي، ويقبل أفرادها –كمنتجين ومستهلكين لهذه الزيادة– أسسا وقيما اجتماعية جديدة تتفق وسلوك الثراء Wealth-oriented Behaviour، أى إعادة صياغة المنظومة القيمية للمجتمع. وحسبما يرى أصحاب هذا المنظور، تتحقق هذه الغاية بمنح الأولوية للاستثمار في التعليم والصحة والإسكان والترفيه من أجل الارتقاء بالعنصر البشري نوعيا وتأهيله لقبول التغير المنشود. بهذا المنطق المباشر يعكس مفهوم التحديث مضمونا بشريا هاماً للتنمية يفوق مضمونها السلعي الذي يؤكد عليه مفهوم النمو الاقتصادي، لكن الأول يؤمن إيمانا مطلقا بنموذجية أنماط الاستهلاك الغربية، ويسعي لإحلال شامل لقيم الحضارة الغربية التي تحدد ثمناً لكل شيء Market Value محل القيم التقليدية للمجتمعات

---

(٢٦) Easterlin (1968: 395); Todaro (Op.Cit.: 68).

(٢٧) Todaro (Op.Cit.: 69).

(٢٨) Lerner (1968: 387).

النامية والتي أكد مفهوم التحديث على إعاقتها لعملية التنمية. ولقد أفرز إتباع كثير من دول الجنوب لسياسات تتفق ومنظور التحديث نتيجتين خطيرتين. فمن جانب أدت المواجهة السافرة لقيم هذه الدول مع الأسهم المرتفعة للحضارة الغربية بماديتها المبهرة إلى ارتباك ثقافي وحضاري تعيشه مجتمعات البلدان النامية مفتقدة لهويتها. ومن جانب آخر أفرزت هذه السياسات أنماطا استهلاكية -لا تتناسب غالبا مع الموارد المحلية- شبيهة بأنماط الشمال، حيث شجعت على التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية، أو عملت على تصنيع تلك السلع باستقدام الشركات المتعددة الجنسيات.

وأمام هاتين النتيجتين ظهرت أفكار نظرية التبعية Dependency Theory في أمريكا الجنوبية[٢٩] التي ارتأت في تخلف البلدان النامية وإستمراريته جزءا من الصفقة التي تقدم بها العالم الغربي، ومن ثم دعت إلى تنمية أكثر استقلالية في المحتوى والمنهج. وتلتقي أفكار هذه النظرية في خطوطها العامة مع بعض أفكار المدرسة الماركسية الجديدة Neomarxism التي سيأتي ذكرها فيما بعد.

(ثالثا) التنمية عدالة توزيعية *Distributive Justice*

إذا كان مفهوما النمو والتحديث قد ركزا على ضرورة زيادة الدخل الفردي والاستثمار في العنصر البشري، فإن مفهوم التنمية كعدالة توزيعية قد أضاف بعدا ثالثا يتمثل في عدالة توزيع ناتج التنمية لتقليل التفاوت في الدخل بين الشرائح الاجتماعية، والتخلص من الفقر المطلق للأغلبية بإشباع حاجاتها الأساسية[٣٠]. ويستند هذا المفهوم إلى ثلاثة أسس هامة هي إنتاج السلع العامة Public Goods، وإتاحة هذه السلع للشرائح الاجتماعية المختلفة، ومشاركة كل شرائح المجتمع في تحمل أعباء التنمية[٣١]. أما عن الأساس الأول فإن السلع العامة هي ناتج الفعل الجماعي من سلع وخدمات توفرها الحكومة للأفراد، ومنها سلع إذا ما أُنتجت أصبحت متاحة للجميع مثل الإعلام والاتصالات والأمن والدفاع، وسلع تتصف بالمحلية في إنتاجها، والتفاوت الكمي والنوعي في استهلاكها، أي التركز المكاني في الإنتاج وربما الاجتماعي في الاستهلاك، مثل خدمات التعليم والصحة والترفيه وفرص العمالة. وتتوقف إتاحية السلع العامة على عاملي المسافة في صورة تكاليف انتقال، والمنزلة الاجتماعية، مما يعني تفاوتا كبيرا في استهلاكها بين أفراد المجتمع الواحد. أما عن أعباء التنمية Burdens فهي تتمثل في الآثار العرضية -مرغوبة أو غير ذلك- التي تترتب على نشاط الآخرين ومحاولات التنمية في إقليم أو قطاع اقتصادي على الأقاليم والقطاعات الأخرى، وهي تعرف بالتأثيرات الخارجية Externalities[٣٢].

بهذا المنظور تأخذ التنمية منحى فكريا جديدا يربط بين تخصيص الاستثمار Investment Allocation وتوزيع عائده وناتجه إقليميا واجتماعيا، ويعتبرهما وجهان لاستراتيجية واحدة تقوم على تحويل الموارد وانتقالها Resource Transfer من الأقاليم والجماعات الاقتصادية المميزة إلى تلك الأقل حظا. وتتم تلك العملية من خلال الاستثمار في الفقراء بخليط مناسب من السلع العامة يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحسين الأجور في قطاعات الاقتصاد كافة، وتخطيط إقليمي متوازن يقلل الفجوة الإقليمية في فرص العمل والدخل

---

(٢٩) راجع: Frank (1967).

(٣٠) راجع: Ahluwalia & Chenery (1974).

(٣١) راجع: Buchanan (1968).

(٣٢) Johnston et al (1983: 11-2); Mishan (1969: 164).

بين الأفراد والجماعات[٣٣]. وهذا المنظور شكل هذا المفهوم أساسا لنماذج فكرية هامة تدفع بتنمية متوازنة إقليميا في ظل عدالة توزيعية أفضل، ولعل أشهرها نماذج مراكز وأقطاب النمو Growth Poles.

(رابعا) التنمية تحول اجتماعي اقتصادي *Socio-economic Transformation*

يعكس هذا المفهوم نزعة راديكالية ماركسية النظرة ترى في التنمية عملية تحول جوهرى في التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، حيث لا يمكن -حسبما يرى أصحاب المفهوم- حل قضايا النمو والتوزيع بمعزل عن آليات البناء الرأسمالي للسوق المتحكمة في تلك القضايا[٣٤]. ويتطلب تغيير تلك الآليات تحولا جوهريا في أسلوب الإنتاج السائد بمكوناته من عناصر كالخامات والآلات المنتجة والبنية الأساسية Infrastructure، وأنشطة توظف تلك العناصر في إنتاج السلع والخدمات في إطار التكنولوجيا المتاحة والتقسيم الاجتماعي للعمل Social Division of Labour وأنماط الطلب، وأخيرا علاقات اجتماعية تنسق بين أنشطة الأفراد بتحديدها لطبيعة التركيب الاجتماعي[٣٥]. ويعكس هذا التركيب الاجتماعي أهداف المجتمع أو أهداف قادته في فترة تاريخية معينة، من ثم فإن اختلاف هذه الأهداف من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لآخر يؤدي بالضرورة إلى تباين أنماط العلاقات الإنتاجية وتوجهات النشاط الاقتصادي، وكذلك القيمة النسبية لكل من عناصر الإنتاج. والتحولات الاجتماعية الاقتصادية المعنية هي تغيرات أساسية في أي من مكونات أسلوب الإنتاج، يترتب عليها تحول في الأسلوب كله وبالتالي تغير في الأهمية النسبية للطبقات المكونة للمجتمع. والثابت أن أساليب الإنتاج المختلفة تشكل في المرحلة الزمنية الواحدة قوى متعارضة، بل ومتصارعة، على المستويين القومي والدولي، لذا فإن الكيفية التي يُدار بها هذا الصراع تُعد المحدد الأساسي لتخلف الدولة أو نموها وتقدمها[٣٦]. إن فكرة الصراع هذه هي التي قام عليها المفهوم الماركسى للتنمية، وربط بين آلياتها وبين كل من واقعي التخلف والتقدم على مختلف المستويات: العالمي والقومي والإقليمي الداخلي. هنا يلتقى المفهوم الماركسى بأفكار مدرسة التبعية[٣٧].

بمفهوم التحول الاجتماعي والاقتصادي تشمل التنمية أبعادا ثلاثة: فردي Individual، ومجتمعي Societal، ودولي International. أما الفردي فهو إدراك الأفراد لطاقاتهم الكامنة وتأقلمهم مع الظروف المتغيرة، ومن ثم تقنع عملية التنمية في عقول الأفراد ومؤسسات التعبير عنهم وعن فكرهم[٣٨]. من هذه الزاوية لم ير المفهوم في نمو الناتج السلعي وانتشار النتاج المادي للحضارة الغربية أكثر من جوانب ضرورية للتنمية لكنها غير كافية للتحول الاجتماعي الاقتصادي. أما عن البعد المجتمعي فيتمثل في تعبئة شاملة للمجتمع بأسره تدفع بالحركة الكلية للنظام الاجتماعي إلى أعلى. من هذه الزاوية يتطلب الأمر التزاما سياسيا تاما بتغيير كامل غير مجزئ للمؤسسات Institutions. أما البعد الدولي فيشمل إعادة صياغة شاملة

---

(٣٣) Ahluwalia & Chenery (Op.Cit.: 49).

(٣٤) Harvey (1973: 110).

(٣٥) Harvey (Op.Cit.: 199).

(٣٦) Lukacs (1971: 45).

(٣٧) راجع: Frank (Op.Cit.:166); Cardoso & Fulleto (1979).

(٣٨) Cairncross (1966: 259).

للعلاقات الدولية تنتقل على إثرها الدولة من حالة التبعية الخارجية إلى الاعتماد على الذات Self-reliance في صنع واتخاذ القرارات وفي تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك الخاصة بها.

مناهج التنمية ونماذجها *Approaches and Paradigms*

منهج التنمية هو الإطار العملي لوضع الرؤية الخاصة بالمفهوم موضع التنفيذ، وهو غالبا ما يرتبط بحدود أيديولوجية معينة. فقضية التنمية ذات جوانب اقتصادية واجتماعية متعددة ومتداخلة تعمل كمتغيرات غير مستقلة داخل تركيب اقتصادي واجتماعي محكم يسير بآلية منتظمة. فالمسألة ليست ببساطة الأفكار المطروحة من انتشار تكنولوجى واندماج في الاقتصاد العالمي، تلك الأفكار التي تشكل لب المنهج الليبرالي الذي شق طريقه بقوة قبيل الحرب الثانية، وعاد بشكل معدل مع النظام العالمي الجديد. فإذا ما فشل أسلوب الانتشار التكنولوجي وآلية الاندماج العالمي في إدراك طبيعة التداخل بين المتغيرات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقضية فإن النتيجة الحتمية هي تعقد مشكلات التخلف وزيادة أوضاع العالم الناسي سوءاً[٣٩]. لهذه الحقيقة يتحتم على أى منهج يتصدي للمشكلة، أياً ما كان توجهه الأيديولوجي، أن يتبنى في تطبيقه استراتيجية متوازنة تعي حقيقة ذلك التداخل الاقتصادي والاجتماعي. لذا كان تودارو[٤٠] محقا حينما أكد على الارتباط الوثيق بين القرار الاقتصادي وتأثيراته الاجتماعية في إطار نمط العلاقات الخارجية للدولة بوضعه للقضية في أسئلة ثلاث هي:

- أين، وكيف، ولمن تنتج السلع والخدمات؟
- أيُ الجماعات في المجتمع تصنع القرار الاقتصادي وتؤثر فيه؟ ولمصلحة من يُتخذ هذا القرار؟
- من أي الدول الخارجية أو المجموعات الوطنية يأتي معظم التأثير على استغلال الموارد؟ ولحساب من يُمارس هذا التأثير؟

وللمنهج عامة أهداف يفرضها واقع ملموس يسعى معايشوه لتغييره، لكن للواقع أوجه متعددة ورؤى متباينة تبعا لاختلاف الأفراد في إدراكهم لخصائص بيئتهم الطبيعية والاجتماعية ، واختلاف مواقعهم منها ومن أحداثها. وهنا تأتى قضية موضوعية الرؤية التي يتغنى بها الكثير في حقل العلوم الاجتماعية، ويحاول التحلي بها عند معالجة قضايا التنمية. الموضوعية في العلوم الاجتماعية عامة، والاقتصاد خاصة، هي افتراض أكثر منه حقيقة، حيث لا يمكن تجريد الباحث ومنهجه من منشأهما المؤسسي والاجتماعي والسياسي، ولا يمكن تجريدهما أيضا من واقع يتمردان عليه ويسعيان لحل مشكلاته. فالمنظور العلمي لا يمكن فصله عن الأيديولوجية السائدة حيث إنهما يمثلان معا نتيجة حتمية للظروف الاجتماعية والاقتصادية التى يحيا الباحث فى كنفها، ومن ثم تتشكل نظرته ونظريته العلمية وأيديولوجيته تبعا لولائه وانتمائه. فلا يمكن فصل العلم، سواء من حيث بنائه أو أهدافه أو استخداماته، عن الأيديولوجية السائدة، حيث لا مكان للعلم من أجل العلم وإنما من أجل الإنسان، لذا تؤكد الاتجاهات النقدية الحديثة أن السعي الحقيقي يجب أن ينصب على بناء علم وتوظيفه من أجل الشريحة الكبرى فى المجتمع. من هذا المنطلق تُعد مفاهيم التنمية المذكورة آنفا والمناهج والأفكار الأساسية المعروضة لاحقا تصورات وأحكام قيّمية شخصية Subjective value-judgment تعكس

---

(٣٩) أنظر: De Souza & Porter (1974:3-4).

(٤٠) Todaro (Op.Cit.: 19).

في الغالب مواقف أيديولوجية[٤١]. ويكتسب التأكيد على هذه النقطة بالذات قدرا كبيرا من الأهمية، حيث إن النظرية الاقتصادية استنتاجية Deductive في طبيعتها، تقوم على حقائق معروفة أو مفترضة عن الخصائص الجوهرية لاقتصاد ما، وعلى أساس هذه الحقائق تُبنى النماذج المختلفة، ومن ثم تعكس النظريات الاقتصادية أبعادا ثلاثة: إقليمي خاص بمكان النشأة وهدف التطبيق، وزمني خاص بالمرحلة التي ظهرت فيها النظرية وطبيعة المشكلات المعاصرة، وشخصي يعكس المنحى الأيديولوجي لصاحب النظرية ورؤيته للوضع الأمثل؛ وبلاشك يتشكل ذلك الأخير طبقا لخصائص البعدين الإقليمي والزمني. وقد قامت النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للاقتصاد الجزئي Micro، والكلي Macro، والدولي International على مثاليات ثلاث هي سيادة المستهلك Consumer sovereignty، والمنافسة التامة Perfect competition، وتعظيم الربح Profit maximizing، والتي تعمل عبر آليات نظام اقتصادي يتصف بالاتزان والثبات Equilibrium and stability، لكن هذه المثاليات لا تتوافر في البلدان النامية التي يقوم اقتصادها على الاختيار الحدي Marginal choice، مفتقدا للاتزان والثبات ومرونة الاستجابة. لذا فإن ما يصلح من هذه النظريات للتطبيق في إقليم قد لا يصلح في آخر، وما شكّل حلا في مرحلة زمنية قد لا يتناسب مع مرحلة أخرى، وما يُعتقد فيه سلامة وصحة المنهج في مكان قد لا يكون بالضرورة متماشيا مع منظومة القيم والعادات والتقاليد في أماكن أخرى، فليس هناك حل واحد فقط للمشكلة الواحدة إذا اختلف المكان أو الزمان، وحتى بافتراض ثباتهما هناك دائما عدة حلول بينها أكثر من حل مثالي واحد. فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للخلفية الاجتماعية والاقتصادية في صياغة الموقف الأيديولوجي لصاحب النظرية إلا أنه يمكن للباحث القفز على هذا الواقع بدرجة أو بأخرى ومحاولة التجرد لحد ما.

لهذا تشعبت مناهج التنمية تشعبا كبيرا، وإن اتفقت بصفة عامة حول عدد من الخطوط العريضة هي أهمية الادخار وتراكم رأس المال، والاهتمام بالبنية التحتية، وإصلاح الإطار المؤسسي، والتصنيع المتنوع، وتغيير نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتركيز النمو إقليميا وقطاعيا. فإذا ما أُنجزت هذه الخطوات سيتغير بالضرورة مسار آليات التسبيب الدائري التراكمي للفقر والتخلف Circular cumulative causation of poverty، ويتحول إلى عكس اتجاهه نحو تسبيب دائري تراكمي للغنى والتقدم. ولئن بدا نقص التراكم الرأسمالي بسبب ضعف الادخارات المحلية كنقطة الضعف الرئيسية في دائرة الفقر، فإن هناك اختلافا كبيرا وجوهريا حول كيفية التصدي لها، وأولويات التنفيذ ومنظوره الأيديولوجي، فبينما أكد الليبراليون على كسر الدائرة عند نقطة الضعف هذه بوسائل شتى، ارتأى الماركسيون وأصحاب مدرسة التبعية البداية في تغيير النظام الاجتماعي الوطني والدولي. وفي خضم هذا الاختلاف تراوحت الحلول المطروحة بين إطلاق لحرية قوى السوق مقابل تحكم مركزي مطلق؛ وبين توزيع ناتج التنمية مقابل توزيع أصول الملكية؛ وبين انفتاح على العالم الخارجي مقابل اعتماد على الذات تجنبا لمؤثرات الاقتصاديات الغربية القوية. وفيما بين هذه النقائض تعددت الرؤى المنهجية، لكن إسهام المدارس الليبرالية كان كبيرا أمام وقوف مدارس الماركسية الجديدة والتبعية عند انتقاد هذا الإسهام والخروج بأسباب المشكلة كليةً إلى المحيط الخارجي برميها على عاتق الدول الغنية. والواقع أن اجتهاد أبناء عالم الفقر أنفسهم في هذا المجال قد بدل الحقائق والأولويات من الاهتمام المطلق بالتبعية والتباين بين الشمال والجنوب إلى التركيز على المشكلات الداخلية وأولويات حلولها على أرض الواقع بعيدا عن البحث في أيديولوجيات مستوردة أو مكيفة، وإن استمرت حقائق النظام الدولي

---

(٤١) راجع: Myrdal (Op.Cit.: Ch.1); Heilbroner (1973).

ودوره في التنمية الوطنية في الحسبان. وتتمثل مناهج التنمية في منهجين أساسيين خرجت منهما أهم أعمال التنظير للقضية وحلولها وأهم النماذج النظرية الوصفية والرياضية، وهذان المنهجان هما المنهج النيوكلاسيكي (الليبرالي) بامتداداته وانحداراته المتعددة، والمنهج البنائي (الراديكالي)الذي ارتبط بالماركسيين الجدد ومنظرى التبعية وأصحاب الاتجاهات النقدية الحديثة.

(أولا) المنهج النيوكلاسيكي

يرى المنهج النيوكلاسيكي مشكلة التنمية إجمالا في "عقبات Obstacles" يجب التغلب عليها، و"عناصر مفقودة Missing Elements" يجب توفيرها، ويتمثل أهم تلك العناصر في رأس مال يجب توفيره، ومدخرات وطنية يجب زيادتها، وتكنولوجيا متخلفة يجب تقدمها. ومن هذه الرؤية، وفي إطار النظرية الاقتصادية التقليدية، ينظر الاقتصاديون للاقتصاد عامة وتنميته خاصة من زاويتين، إحداهما العرض (المدخرات ورأس المال والتكنولوجيا)، والأخرى الطلب (سوق محلي قادر على استيعاب مخرجات الاستثمار وبالتبعية ضمان نجاحه). هكذا يضع المنهج النيوكلاسيكي قوى السوق Market forces حكما أوحدا في العملية التنموية ثقة في قدرة هذه القوى على تحقيق التوازن الذاتي للسوق والمصلحة العامة بفعل "الأيدي الخفية Invisible hands"، بتعبير آدم سميث، أو "الإدارة والتوجيه المرحلي للاقتصاد Stage-management"، بتعبير كينز. وقد استحوذت قوى السوق على مثل هذه الثقة بسبب نجاح التجربة الرأسمالية في تشييد اقتصاد غربي صلب في أوربا وامتداداتها الحضارية بوجه عام، ونجاح التجربة الأوربية-الأمريكية في الرأسمالية الموجهة Managed-capitalism في إعادة بناء أوربا بعد الحرب الثانية بوجه خاص، مما قوّى بدوره من قناعة منظري النيوكلاسيكية بصلابة المنهج الليبرالي وتفوق نموذجه الأوربي بعنصره الثقافي، ووجوب إتباعه حرفيا في العالم النامي. لكن على مر العقود الماضية أثبتت التجربة أن المنهج بحاجة لإعادة صياغة ليتفق والظروف الجديدة والمغايرة في البلدان النامية، ومن ثم أُدخلت عليه بعض التعديلات التي أعطته بُعدا أكثر بنائية، ووجهت اهتمامه إلى التعرف على الخصائص التركيبية للاقتصاد في العالم النامي وأوجه الجمود التي تتحكم في عمليات التكيّف والانضباط الاقتصادي فيه. ويمكن التعرف على الملامح الأساسية للمنهج النيوكلاسيكي من خلال عدد من الأفكار المركزية التي نمت حولها جل النظريات والنماذج الاقتصادية التي تعرضت لمعالجة قضية التنمية في دول الجنوب.

الدفعة القوية ونيركس والنمو المتوازن:

تمثل فكرة الدفعة القوية Big Push إحدى ركائز المنهج النيوكلاسيكي، وقد صاغها رودان Rodan مؤكدا أن نظرية النمو الاقتصادي هي إلى حد كبير نظرية استثمار بقدر كبير في قطاعات الاقتصاد غير الأولية للإسراع بالتنمية والتخلص من فائض العمالة في القطاع الزراعي. وتتعرض هذه الفكرة إلى التركز الجغرافي الشديد لرأس المال في المناطق الحضرية، والعمالة في المناطق الريفية، وترى حتمية انتقال أحد هذين العنصرين باتجاه العنصر الآخر، ولما كانت حركة العمالة أصعب لما تسببه من مشكلات في أراضي الاستقبال، فلا مناص من تحرك رأس المال إلى حيث يوجد فائض العمالة، ولكن بقدر كاف يمثل حداً أدنى للاستثمار Critical investment level[٤٢]. وقد جاءت محاولات نيركس في نفس الاتجاه[٤٣]، لكنه كان أكثر تحديدا باهتمامه بالنمط التوزيعي للاستثمار، فجاء بفكرة النمو القطاعي المتوازن Balanced growth الذي

---

(٤٢) Meier (1984: 137-8).

(٤٣) راجع: Nurkse (1953).

ينهض بقطاعات الاقتصاد كافة في آن واحد ليوسع قاعدة الطلب المحلي. وقد نظر نيركس إلى مشكلة التخلف في إطار دائرة مفرغة للفقر تتحرك مكوناتها وعناصرها في اتجاه واحد (فقر-نقص غذاء-ضعف صحة-انخفاض القدرة على العمل-تدني الدخل-فقر)، واتخذ منها أساسا لتفسير قلة المدخرات وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي على مستويين متداخلين هما: المعروض من رأس المال (دالة قدرة الأفراد على الادخار وإرادتهم)، والطلب على رأس المال (دالة دوافع الاستثمار وحوافزه)، واستنتج علاقة دائرية بينهما. فعلى المستوى الأول يرى نيركس أن تدني الدخل الحقيقي يؤدي إلى قلة المدخرات الوطنية، التي تفضي بدورها إلى نقص كبير في رأس المال المتاح للاستثمار، ومن ثم تنخفض الإنتاجية العامة للاقتصاد ككل فتنعكس بدورها على تدني الدخل الحقيقي. وعلى مستوى الطلب على رأس المال من أجل الاستثمار يرى نيركس أن ضعف الإنتاجية والدخل الحقيقي يعني تدني القدرة الشرائية، ومن ثم يضعف الحافز للاستثمار والقدرة على استمالة رأس المال، فيقل الاستثمار المنتج، فتضعف الإنتاجية ويقل بالتالي الدخل.

وقد استنتج نيركس أن الآلية التي تتحرك بها هذه القوى الداخلية الخاصة بالمعروض من رأس المال والطلب عليه هي التي تتحكم في الهيكل الاقتصادي العام بتثبيته عند مستوى معين، وأكد أن رفع هذا المستوى وتوجيه حركته لأعلى يتطلب تغييرا في عناصر هذه القوى وفي طبيعة عملها، فجاء نموذجه بالحل على محورين متوازيين ومتزامنين، الأول منهما هو ضخ رأس المال بمستويات استثمارية معينة، أي بحد أدنى يفوق معدلات المستهلك منه ويتغلب تأثيره التنموي على مؤثرات القوى التي تعمل على خفض الدخل كالزيادة السكانية. أما ثانى المحورين فهو توجيه هذا الاستثمار نحو عدد من الصناعات المتكاملة في وقت واحد لتنمو وتتطور معا بالطلب المتبادل بينها على منتجات بعضها البعض، وطلب العاملين بها على منتجات بعضهم البعض (الطلب المنزلى Household demand). فسوف يؤدى هذا الاستثمار المتزامن إلى ارتفاع الدخل العام وزيادة الطلب العام وتنوعه، فيتسع السوق المحلي ويجتذب استثمارات جديدة متنوعة في العديد من السلع، خاصة الاستهلاكية، وتستمر العملية دائرياً باستمرارية الطلب ذاتياً، فيرتفع المستوى العام للنشاط الاقتصادي كله، ويتبعه ارتفاع مستمر فى مستوى الدخل ومن ثم القدرة الادخارية، وبالتالي معدلات التراكم الرأسمالي، وبالوصول إلى هذه المرحلة يضعف تأثير القوى الخارجية (تذبذب الطلب العالمي وعرض رأس المال الأجنبي) على الاقتصاد الوطني الذي يقل اعتماده على النمو المستحث خارجيا[٤٤].

روستو والمراحل والتصنيع

وظف روستو Rostow[٤٥] أفكار الدفعة الكبرى والنمو المتوازن والحد الأدنى من الاستثمار في بناء نموذج "مراحل النمو الاقتصادي Stages of economic growth" الذي يعد أحد أشهر الأعمال في أدبيات التنمية. جاء النموذج ببريق أمل لبلدان العالم النامي بتأكيده أن التحول من التخلف إلى التقدم الاقتصادي يتم عبر سلسلة مراحل متتابعة زمنيا تمر بها كل المجتمعات البشرية بشكل أو آخر، وهذه المراحل هي مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة شروط الانطلاق، فمرحلة الانطلاق، ثم مرحلة النضج، فمرحلة الاستهلاك الضخم. وتمثل مرحلتا شروط الانطلاق والانطلاق بداية كسر دائرة الفقر والتخلف، وقد حدد النموذج شروط الانطلاق في ثلاث هي رفع معدل الاستثمار المنتج Productive investment إلى ما يربو على ١٠٪ من الدخل

---

(٤٤) Nurkse (Op.Cit.: 13-5).

(٤٥) راجع: Rostow (Op. Cit.).

القومي، وتنمية وتطوير واحد أو أكثر من القطاعات أو الصناعات الهامة، وإنشاء إطار مؤسسي واجتماعي وسياسي يستغل نبضات النمو في التوسع الاقتصادي. ولقد انصب اهتمام البلدان النامية على الشرطين الأولين، فمن جهة قامت تلك البلدان بتعبئة مدخراتها الوطنية لتوفير الحد الأدنى من رأس المال المطلوب استثماره للإسراع بالنمو الاقتصادي ورفع معدلاته وتحقيق فائض من المدخرات يفوق المستهلك من رأس المال، ليُوظَف في استثمارات جديدة تعود بإضافات خالصة لمخزون رأس المال. بذلك اعتمد معدل النمو الاقتصادي على متغيرين هما نسبة المدخرات، ونسبة رأس المال/الناتج Capital\output ratio، مرتبطاً إيجابياً بالأول وسلبياً بالأخير. وغالبا ما عجزت المدخرات المحلية في السواد الأعظم من البلدان النامية عن توفير الحد الأدنى من الاستثمارات وبالتالي تحقيق معدلات النمو المنشودة، فسعت جميعها إلى المساعدات الخارجية ورأس المال الأجنبي لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار Savings gap. ومن جهة أخرى تبنت تلك البلدان استراتيجية استثمارية ترتبط بمتغير الطلب الخارجي External demand، فاستجاب بعضها لدعوة تركيز الاستثمار في قطاع رائد Leading sector يقود التنمية، واستجاب بعضها الآخر لدعوة توجيه الاستثمار إلى الإنتاج التصديري للسلع الأولية (غابية-رعوية-معدنية-زراعية)، لكن الاستثمار الصناعي كان له جاذبيته الخاصة، حيث لاقت دعوة التصنيع قبولا واسعا لدى غالبية بلدان الجنوب التي شجعها على ذلك توالي ظهور العديد من نماذج ونظريات التصنيع، سواء تلك التي هيئت سياسات بديل الوارد Import substitution، أو تلك التي دافعت عن الصناعات التصديرية Export oriented.

ويعد نموذج الأساس التصديري Export-based model من أشهر هذه النماذج، وهو مكانُي في آلياته، يؤكد على أهمية الطلب الخارجي في عملية التنمية[٤٦]. ويدفع هذا النموذج بأن الصناعات التصديرية تنمو حينما تستجيب الدولة أو إقليم فيها لطلب خارجي على منتج محلي معين، فيخلق هذا النمو طلباً فعالاً Effective demand على سلع وخدمات تنتجها وتوردها محلياً صناعات وأنشطة تنمو بنمو الصناعة التصديرية الأصلية (الاقتصاديات الخارجية External economies)، مما يؤدي إلى اتساع السوق المحلي (فكرة نيركس). وتُعرف هذه الآلية بين الاقتصاديين بالتأثير المضاعف Multiplier effect الذي يتمثل في انتقال مؤثرات النمو من مراكز الصناعة التصديرية إلى الأقاليم المجاورة لتعطي حافزاً ودافعاً للتقدم الاقتصادي في كل أنحاء الدولة. وفي الإطار نفسه جاء فرنسوا بيرو[٤٧] بفكرة الصناعات الدافعة Propellant industries التي- إذا ما تحديدها وتحديد مواقع إنشائها- تعد منشطاً رئيسياً للاقتصاد، حيث تتكون حولها نوايات لأقطاب النمو Nuclei of growth poles ينتشر منها النمو إلى الأقاليم المجاورة.

هكذا شكل نموذج روستو والأفكار المرتبطة به أساسا منهجيا مقبولا في حينه، مد الفكر التنموى الغربي وأدبياته بالعديد من الأسس والأفكار التي أسهمت في بناء نظريات ونماذج أكثر تماسكاً وصلابة اتخذ فيها البعد المكاني حيزاً هاماً.

هيرشمان وميردال والانتشار والتيار العكسي

نال السلوك المكاني للتنمية والاختلافات الإقليمية المترتبة عليه اهتماماً متزايداً في فكر التنمية وأدبياتها منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات. فتبعاً للنسبية المكانية في توزيع المنح والقيود البيئية من جانب،

---

(٤٦) Keeble (1967: 266-7).

(٤٧) راجع: Perroux (1970).

والميزات البشرية من جانب آخر تتباين أقاليم الدولة الواحدة في درجة استجابتها للسياسات الاقتصادية، وبديهي أن تكون أقاليم الميزة أكثر استجابةً باجتذابها البدايات الأولى للنمو، فيزداد معدل التقدم الاقتصادي بتلك الأقاليم عن غيرها من الأقاليم الأخرى المجاورة لها، فتظهر خريطة الدولة وعليها وحدات مكانية في مراحل متباينة من النمو الاقتصادي والتقدم. ولقد جسدت أفكار كل من هيرشمان وميردال[٤٨] هذا التباين وأرجعته إلى طبيعة العلاقات الإقليمية المتبادلة التي تعمل على تأكيده في بداية عملية النمو، ثم اضمحلاله وعودة التوازن الإقليمي في المراحل التالية بعدما تكون التنمية قد قطعت شوطاً كبيراً. أكد ميردال على آلية هذه العملية في نموذجه الذي تضمن فكرة الميزة النسبية الأصلية التي ما أن تتوافر في مكان إلا وتراكم النمو فيه دائرياً في الوقت الذي تشهد فيه الأقاليم الأقل حظا تخلفاً متراكما. ولقد تناول كل من هيرشمان وميردال نوعين من المؤثرات المتقابلة أو المتناقضة التي تؤثر في السلوك المكاني لعملية التنمية، أولها مؤثرات الانتشار التي تعمل على نشر النمو ومنافعه مكانياً من مراكزه نحو الأقاليم الأخرى من الدولة. أما النوع الآخر فهو المؤثرات السلبية المضادة، أو الآثار الاستقطابية التناقضية Polarization بتعبير هيرشمان، وآثار الانجراف العكسي Backwash effects بتعبير ميردال، والتي تعمل في عكس اتجاه انتشار النمو. وتتمثل هذ المؤثرات في هجرة العمالة الماهرة المنتقاة من الأطراف إلى مراكز النمو (مراكز الميزة) فتزداد تلك الأخيرة نموا، بينما يتراكم التخلف في الأطراف بسبب عدم جاذبيتها للاستثمار. وبينما أكد هيرشمان على تغلب تأثير الانتشار والوصول إلى التوازن الإقليمي بمرور الوقت، كان ميردال أقرب إلى الواقع بإدراكه أن الانجراف العكسي سيظل قويا في دفعه باللاتوازن الإقليمي ما لم تتدخل الدولة بتخطيط اقتصادها مكانياً.

فريدمان والمركز-الهامش

جاء نموذج فريدمان -وهو مخطط إقليمي أمريكي- كتعبير عن الإدراك المتنامي للأبعاد المكانية للتنمية، وهو يعد أحد أهم الأعمال في هذا المجال. ففي دراسته عن سياسة التنمية الإقليمية قام فريدمان[٤٩] بتطبيق نموذج روستو على فنزويلا مستعيناً بأفكار كل من رودان ونيركس وهيرشمان وميردال، وخرج بنموذجه الشهير "المركز-الهامش Core-periphery" أو "النمو المستقطب Polarized growth". يرى النموذج أن التنمية عملية معقدة التركيب تتطلب مؤسسات وأساليب جديدة للإنتاج، يصحبها تغيرات جوهرية في التركيب الداخلي للأقاليم وعلاقاتها البينية، وأن العملية تكون أيسر في إنجازها بتحريك عوامل الإنتاج (الموارد- العمالة- رأس المال- الأرض بتغيير نمط الحيازة) جغرافياً، وبتوجيه السكان لتقبل التغيير. وتعكس هذه الرؤية إدراكاً أوسع لشمولية التنمية من ذلك الذي تضمنه المنهج النيوكلاسيكي المعتاد والذي جعل التغيرات الهيكلية مصاحبة للتوسع الإقليمي في الإنتاج والاستهلاك.

يعرض النموذج العملية من خلال عدد من المراحل (شكل ١) يمكن إجمالها في التالي: تتمتع بعض المناطق ذات المراكز الحضرية بتفوق أولي في ميزة نسبية معينة (موارد-عمالة..إلخ)، فتجتذب هذه الميزة رجال الأعمال ورأس المال لإنشاء الصناعات ومن ثم تتوسع هذه المناطق اقتصاديا. وبفعل التسبيب التراكمي للنمو وتأثيره المتضاعف تستمر هذه المناطق في النمو والازدهار فتزداد فيها فرص العمل وترتفع القدرة الشرائية لسكانها، فيزداد فيها الطلب على الإسكان والتعليم والخدمات المختلفة والسلع الاستهلاكية، وفي الوقت ذاته تقوم فيها صناعات تكميلية مساندة للصناعات الأصلية، فتجتذب بدورها صناعات أخرى جديدة

---

(٤٨) راجع: Hirschman (1958); Myrdal (1963).

(٤٩) راجع: Friedmann (1966).

شكل (١)

نموذج فريدمان (المركز-الهامش)

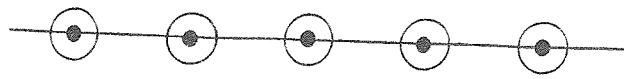

مرحلة ١

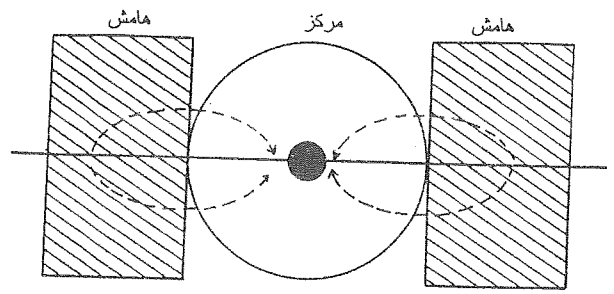

مرحلة ٢

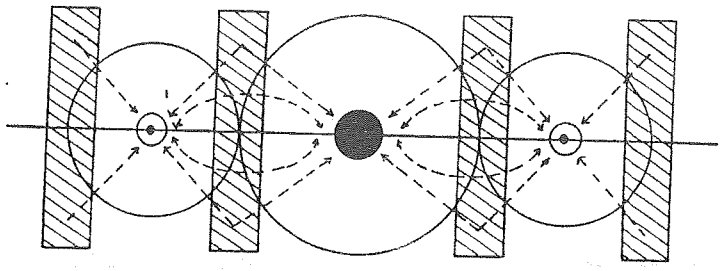

مرحلة ٣

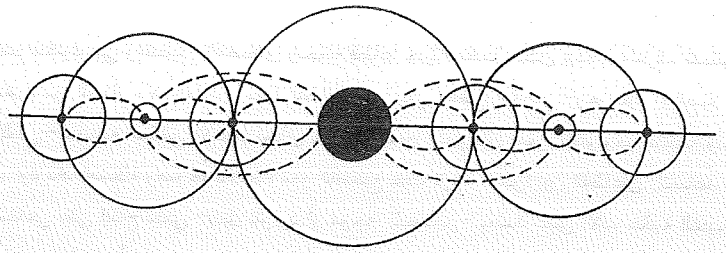

مرحلة ٤

المرحلة ١ (ماقبل التصنيع): جيوب إقليمية صغيرة مستقلة عن بعضها البعض، وفي مركز كل منها مدينة.

المرحلة ٢ (التصنيع الأولي): بروز مركز قوي من بين الجيوب الإقليمية وظهور هامشه - يتحرك رجال الأعمال ورأس المال نحو هذا المركز - يؤدي هذا التحرك إلى تركز الاقتصاد القومي فعلياً في هذا المركز ليشكل إقليماً متروبولياً أوحداً.

المرحلة ٣ (النضج الصناعي): بروز مراكز فرعية قوية في الهامش - إنكماش الهامش على المستوى القومي بظهور هوامش صغيرة فيما بين المراكز المتروبولية.

المرحلة ٤ (الاندماج القومي): ظهور نسق وظيفي من المدن يتميز بالعلاقات المتداخلة، وبروز هيكل مكاني يتصف بالاندماج والتكامل على المستوى القومي وبقدرات نمو عالية.

(الاقتصاديات الخارجية External economies)، وباستمرار هذه العملية دائرياً يزداد السوق المحلي اتساعا (فكرة نيركس). ونتيجة لهذا التوسع الاقتصادي يزداد الطلب على الغذاء والموارد والخامات من الهامش الذي يمده المركز بمبتكاراته من الآلات والمخصبات الزراعية والبذور المنتقاة ليزيد من قدراته على مواجهة الطلب المتزايد للمركز على منتجات الهامش. وحينما يرتفع الدخل الحقيقي في الهامش تنتشر فيه أنماط الاستهلاك السلعي السائدة في المركز. ومع تزايد معدلات النمو الاقتصادي للمركز ترتفع أسعار الأراضي فيه، فتنتقل فروع لشركات المركز نحو الهامش وتمثل في ذاتها حافزا لنموه، ومن ثم يتحول الهيكل البسيط للمركز النواة إلى هيكل مركب متعدد النوايات، حيث تتقدم أجزاء الهامش ذات الأسواق الإقليمية الكبيرة المعزولة عن المركز الأصلي، أو التي تحوي موارد طبيعية أو حتى سبل للراحة والترفيه. في هذه الأثناء يتفوق نشاط عملية الانتشار على المستوى القومي الشامل، وعملية التآكل والانجراف العكسي على المستوى المحلي داخل الأقاليم بسبب تركز النمو فيها مكانيا. وأخيراً تستوعب الاقتصاديات المتروبوليتانية الهوامش القائمة فيما بينها، وحينئذ يتوازن تأثير الانتشار مع تأثير الانجراف العكسي على المستويين القومي والمحلي.

إنه بسبب تأكيد هذا النموذج على التغير في العلاقات المكانية المصاحبة لعملية التنمية كان له جاذبيته للجغرافيين خاصة، فاكتسب شهرة واسعة بينهم ، وشاع استخدامهم له، وأسهموا بفاعلية كبيرة في تطوير أفكاره الأصلية.

النيوكلاسيكية والازدواجية *Dualism*

اتضح من استعراض الأفكار السابقة أن المنهج النيوكلاسيكي للتنمية يرتكن إلى أسس ثلاثة رئيسة هي زيادة الادخار والتراكم الرأسمالي، وتركيز الاستثمار المنتج على قطاع رائد يقود الاقتصاد مع التوجه نحو التصنيع، والتركز المكاني للنمو الاقتصادي في بداياته ثم انتشاره مكانياً في المراحل اللاحقة. لقد أفرزت هذه الثلاثية نتائج على أرض الواقع لعل أبرزها وأكثرها خطورة ظاهرة الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية[٥٠]، والتي تتمثل في تعايش التقدم والتخلف، والغنى والفقر، والمرونة والجمود في آن واحد ودولة واحدة. فتركيز النشاط الاقتصادي على قطاع معين (التصديري مثلا) يمنح هذا القطاع كل مميزات التقدم التكنولوجي والتنظيم الاقتصادي ويجعله قطاعا حديثا متقدما. لكن هذه المميزات تستفيد منها شريحة صغيرة من السكان وهم العاملون بهذا القطاع، بينما يبقى القطاع التقليدي -وهو بقية الإقتصاد القومي بمعناه الإقليمي- بنصيبه السكاني الأعظم بمنأى عن هذه المميزات ويظل أسيرا لتكنولوجيا متخلفة وتنظيم اقتصادي بال. وتزداد المشكلة وضوحاً بالاتجاه نحو التصنيع حيث تزداد الفجوة بين القطاعين اتساعاً، بتركيز النشاط الصناعي على إنتاج سلعي -بديل للوارد أو موجه للتصدير- يعتمد على آلات عالية التقنية مستوردة من الخارج يصاحبها أحيانا خبرات غير متوافرة محليا، فيقل الاعتماد المتبادل بين قطاعي الاقتصاد (الحديث والتقليدي)، ويزداد الانفصام بينهما. صحيح أن ناتج هذه الصناعات يمثل نمواً اقتصادياً كلياً، كما يمثل أيضاً إضافة جديدة للدخل القومي، لكن الصحيح أيضا أن ما جنته الدولة من هذا النمو وتلك الإضافة لا يتعدى أجور توظيف شريحة صغيرة من قوة العمل المحلية[٥١].

---

(٥٠) Lewis (1954: 147-8).

(٥١) Mabogunje (Op.Cit.: 37).

في الوقت ذاته اتبعت بلدان العالم النامي سياسات تصنيع قائمة على استبدال الوارد بإنتاج آلات وسلع رأسمالية وأخرى وسيطة واستهلاكية محلياً إما بإقامة مصانع وطنية أو بالاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات أو كليهما، وغالبا ما كانت هذه المنتجات أعلى سعراً من النظير المستورد بسبب قيود الاستيراد وارتفاع الضرائب الجمركية المفروضة بهدف حماية المنتج المحلي. والمعروف أن إنتاج مثل هذه السلع بطريقة اقتصادية تنافسية يتطلب مصانع بحجم كبير Economies of scale تفوق طاقتها الإنتاجية عادة القدرة الاستيعابية للسوق المحلية لارتفاع تكلفة الإنتاج بسرعة عند مستويات الإنتاج الصغيرة. وقد أدت هذه السياسات إلى انتشار أنماط إنتاجية واستهلاكية لا تتناسب عادة مع الموارد المحلية المتاحة للدولة، ولا مع التخصيص الصحيح والأمثل لتلك الموارد، مما أدى في النهاية إلى انتشار الاستياء من الأحوال العامة في القطاع التقليدي، خاصة في الريف، فتدفقت منه هجرات كبيرة نحو المدن (إحدى ظواهر الانجراف العكسي) ليتعايش النقص الحاد في العمالة الزراعية في الريف مع بطالة حضرية عالية بكل تداعيات ذلك من انخفاض في الإنتاجية الزراعية وزيادة في الفقر الريفي وفقر العاطلين بالمدن، وزيادة الفجوة بين الأفراد والأقاليم، ريفها وحضرها[٥٢]. هذه هي الازدواجية، وهي في الواقع ليست مجرد تفاوت كمي ونوعي بين إقليمين أو شريحتين اجتماعيتين، لأن لها من الخصائص التركيبية الجوهرية ما يعطي للعلاقة بين التفوق والتدني أبعاداً اجتماعية واقتصادية خطيرة[٥٣]. فالتعايش بين هاتين الأخيرتين ليس مجرد ظاهرة عابرة كما يفترض المنهج النيوكلاسيكي ضمنياً، لأن الفجوة بين القطاعين التقليدي والحديث تزداد اتساعاً مع التفاوت في إنتاجية العامل بكل منهما، وعدم سعي القطاع المتقدم لجذب القطاع التقليدي نحوه وتقليل الفجوة بينهما. وما ينطبق على المستوى المحلي في هذا السياق ينسحب أيضا على مشكلة الازدواجية الدولية.

هكذا ظهرت الازدواجية كنتيجة لتغلب مؤثرات الانجراف العكسي على مؤشرات الانتشار، الأمر الذي يعكس عدم قدرة المنهج النيوكلاسيكي على تحقيق التنمية من خلال قوى السوق بمفردها، على الأقل في المراحل الأولى للعملية، وهذا ما جسده موقف ميردال. وتؤكد الأدلة المتاحة هذه الحقيقة، حيث جاء في دراسة للبنك الدولي عن إعادة التوزيع والنمو أن متوسط الدخل الفردي في البلدان النامية قد ارتفع، بصفة عامة، بنحو ٥٠٪ خلال عقد الستينيات وبدايات السبعينيات، إلا أن هناك تفاوتا كبيرا بين البلدان والأقاليم والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية في نصيب كل منها من هذه الزيادة[٥٤]. في الوقت ذاته لم تصل مزايا النمو في كثير من دول الجنوب إلى الفقراء الذين يمثلون السواد الأعظم من سكانها. وفي ضوء إدراك أصحاب الليبرالية الاقتصادية لهذه الحقيقة، جاءت محاولاتهم لتعديل المنهج النيوكلاسيكي بحيث يركز أكثر على التوزيع مع النمو جنبا إلى جنب، والقضاء على الفقر المطلق وسد الحاجات الأساسية، ومواجهة مشكلة البطالة باستعمال التكنولوجيا الملائمة Appropriate technology لإنتاج سلع تتناسب والغالبية العظمى من السكان، وإعادة التوازن للقوى العاملة باستخدام فائضها الحضري في استصلاح الأراضي، وتحرير التجارة الخارجية، والاستثمار في العنصر البشري بالتدريب والتعليم والصحة[٥٥]. والجدير بالملاحظة أن هذا الاهتمام بالفقر وعدالة التوزيع في المنظور النيوكلاسيكي المعدل لم يحمل أى اقتراح بإعادة توزيع الأصول الموجودة،

---

(٥٢) Mabogunje (Op.Cit.: 39).

(٥٣) راجع: Singer (1970); Sunkel (1973).

(٥٤) World Bank (1974: xiii).

(٥٥) راجع: Meier (Op.Cit.: Ch.7).

وإنما أكد على توزيع ناتج النمو، فجاء ذلك التعديل ليؤكد أن التنمية وسيلة أكثر منها غاية، ونوعاً أكثر منها كماً، ونحى بذلك صنم الناتج القومي الإجمالي جانبا.

(ثانيا) المنهج البنائي (الراديكالي)

أمام المشكلات التي صاحبت التنمية النيوكلاسيكية، خاصة مشكلة الازدواجية التي فشلت كل محاولات إعادة التوزيع في حلها على المستوين الإقليمي المكاني والاجتماعي، بات المسرح معداً لاستقبال أفكار جديدة من الجانب الآخر للفكر الاجتماعي والاقتصادي. ويعد المنهج البنائي نمواً غير مباشر للفكر الماركسي في إطار ما عُرف باسم الماركسية الجديدة Neomarxism[٥٦]. وتتلخص الأفكار الأساسية لهذا المنهج في نموذج يربط كل العوامل المؤسسية Institutional factors في إطار نظام اجتماعي واحد بعلاقاته الداخلية على المستوى الوطني المحلي (الطبقية) والمستوى العالمي (الازدواجية الدولية). يدفع المنهج بالتخلص من القيود المؤسسية Institutional constraints المفروضة على التنمية داخلياً وخارجياً من أجل تحقيق تنمية تتصف بالعدل الاجتماعي داخل إطار اقتصادي متنام معتمد على الذات، ومن هذه الرؤية انتقد المنهج البنائي نظيره النيوكلاسيكي من ثلاث زوايا، أولها اعتبار ذلك الأخير أن التخلف ناتج عن عوامل محلية بحتة، وأن المعونات التي تتلقاها الدول النامية من الدول المتقدمة ما هي إلا تعبير عن موقف إنساني اتخذته الأخيرة من منطلق مصلحة ذاتية مستنيرة، من ثم لم تتفهم النيوكلاسيكية خصوصية التخلف داخل البناء أو الهيكل الرأسمالي للاقتصاد العالمي، لذا جاءت استراتيجياتها للتنمية في صورة أسعار وأجور ومدخرات ونسب استثمار لبلدان لا تستجيب فيها هذه العناصر لعامل الندرة النسبية المتغيرة، ولا تتحرك فيها عوامل الإنتاج بيسر، وفوق ذلك يتدخل محيطها الاجتماعي العام في العملية الاقتصادية. أما ثانى الزوايا فهى افتقاد النيوكلاسيكية التحليل الطبقى بتجاهلها للعمليات التي أدت إلى ظهور طبقات اجتماعية معينة لديها القدرة على تحدي هيكل النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، والتأثير على الاقتصاد المكاني Space economy، ومن ثم زيادة التباين الإقليمي في أنماط التنمية[٥٧]. أخيرا، فشل النيوكلاسيكية في فهم جوهر التنمية كاستراتيجية لإعادة تنظيم المكان Space reorganization، لاستغلال الموارد استغلالاً كاملاً وأمثل لمصلحة المجتمع كله، مما أدى إلى ظهور التشوهات الإقليمية (الازدواجية) بازدهار المناطق الحضرية (أقطاب النمو) وتخلف بقية أقاليم الدولة (الهامش). وعلى الرغم من التعديل الذي طرأ على التحليل النيوكلاسيكي من حيث موقفها من فوارق الدخل والتباين الإقليمي، فإن سياسات الضرائب التصاعدية والدعم الحكومي للفئات والأقاليم الأقل حظا لم تكن كافية في ذاتها، حسب رؤية أصحاب البنائية، للقضاء على الازدواجية أو التقليل من حدتها.

إلى جانب مركزية التخطيط والقرار والتنفيذ على المستوى الوطني الشامل، يؤكد المنهج البنائي على ثلاث ضرورات لتحقيق التنمية، أولها إصلاح الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الدولي. فقد ألقى البنائيون تبعة تعثر التنمية في الجنوب على عاتق الشمال بإرجاعهم نشأة التخلف واستمراريته في البلدان النامية إلى عملية التطور التاريخي للعلاقات غير المتوازنة التي تميز النظام الرأسمالي العالمي. وهنا يلتقي المنهج البنائي مع نظرية التبعية Dependency theory، ومع مواقف عدد من أصحاب النيوكلاسيكية ذاتها، خاصة ميردال[٥٨] الذي تعرف على دور قوى السوق في تراكم التفاوت الدولي، إلا إن هذا النفر لم ير في هذا

---

(٥٦) راجع: Todaro (Op.Cit.:62-4, 79-84); Meier (Op.Cit.:Ch.8).

(٥٧) راجع: Roxborough (1979: Chs.6-7).

(٥٨) Myrdal (Op.Cit.: 229).

الدور وما نتج عنه من تباين دولي أي استغلال مقصود. أما الضرورة الثانية فهي تقليص نفوذ جماعات الصفوة التي تكونت في البلدان النامية من كبار الملاك والتجار والرأسماليين والقيادات النقابية، والتي تتمتع بمنزلة اجتماعية رفيعة وسلطة سياسية نافذة وتلعب بالتبعية دوراً هاماً في التأثير على مسار التنمية الوطنية. وحسبما يرى البنائيون، تستمد هذه الصفوة بقاءها من النظام الرأسمالي العالمي، وترتبط مصالحها بمصالحه، لذا فهو يدعمها ويكافئها من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والوكالات الدولية. وغالبا ما تتعارض أنشطة هذه الصفوة مع محاولات الإصلاح المخلصة، ذلك أن بقاءها مرهون باستمرار الأوضاع القائمة، وبالتالي فإن أي تحسن مزمع في الأوضاع العامة لابد وأن يكون في أضيق الحدود بحيث لا يمس بمصالح تلك الصفوة، ومن ثم تؤدي أنشطتها إلى تكريس التخلف وتنميته Development of underdevelopment. أما ثالث الضرورات فهي تجنب حكومات ومؤسسات الجنوب الاستعانة بنصائح ومشورات خبراء المنظمات والوكالات الدولية، حيث يرى نفر كبير من أصحاب النهج البنائي أن مثل هذه النصائح والمشورات، المفروضة أحيانا بحجة الإصلاح الاقتصادي، لن تؤدي إلا إلى زيادة مشكلات التخلف وتعقدها، خاصة وأنه في ظل التفاوت في توزيع الأصول (أرض-رأس مال)، وعدم التكافؤ في الحصول على الخدمات والتسهيلات الائتمانية والاستفادة بها ومنها، ستخدم تلك النصائح والمشورات المصالح الراسخة لأصحاب النفوذ (الصفوة) على المستويين المحلي والدولي.

وتختلف الاتجاهات بين أصحاب البنائية حول طبيعة وأبعاد الاستراتيجية البديلة لليبرالية النيوكلاسيكية، لكنها تتفق بصفة عامة على رفض أفكار النمو والتحديث والعدالة التوزيعية بالمفهوم الليبرالي وكذلك رفض التبعية الخارجية المطلقة، كما تتفق أيضاً على تحقيق التنمية في إطار نظام اشتراكي عالمي، يتأسس نظامه السياسي بقيام الثورات الاشتراكية والتخلص من البرجوازية وتغيير الإطار المؤسسي Institutional framework وهيكل الإنتاج الداخلي اللذين أمدا التبعية للرأسمالية الدولية بأسباب وجودها تغييراً جذرياً. وفي هذا السياق يقترح سمير أمين استراتيجية تنموية تقوم على التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني المطلقة للرأسمالية الدولية بالاعتماد على الذات والموارد المحلية وتعاون البلدان النامية وتكامل اقتصادياتها، واعتمادها الجماعي على الذات Collective self-reliance ، وتضع نصب أعينها أهدافاً أبعد من مجرد التصنيع لاستبدال الوارد[٥٩]. وتأكيدا لعالمية المنحى يضيف كل من جراسمان ولايندبيرج أن مثل تلك الاستراتيجية لن تكتسب فاعليتها إلا في إطار اقتصاد دولي جديد يعرض أسعارا أفضل للمواد الخام، ويسمح للدول النامية بالتحكم في مواردها، ويصل بمنتجاتها إلى أسواق العالم المتقدم، ويسهل عملية انتقال التكنولوجيا إليها[٦٠].

هكذا لم يأت المنهج البنائي ببديل محدد للأفكار الرئيسية التي قامت عليها أدبيات التنمية النيوكلاسيكية (كأفكار رودان ونيركس وروستو وهيرشمان وميردال وفريدمان)، لكنه جاء بصياغة عامة لإطار جديد تُطبق من خلاله هذه الأفكار، وهذا الإطار هو الاشتراكية العالمية التي تقوم على فرضيات الصراع والتناقض الطبقي محلياً ودولياً.

---

(٥٩) Amin (1974: 131).

(٦٠) Grassman & Lundberg (1981: 534-5).

خاتمـــة

أكد تقرير مبكر للأمم المتحدة[٦١] على الارتباط الوثيق بين اقتصاد التنمية واجتماعها، وعدم جواز الفصل بينهما، وقد اتضح من استعراض المفاهيم والأفكار الأساسية لكل من النيوكلاسيكية والماركسية على تعدد مسمياتها وفروعها أن هذه المفاهيم والأفكار جاءت جميعها متفقة على تكامل واتصال جانبي القضية، بيد أن الاختلاف الجوهرى بين المنهجين تركز حول كيفية التطبيق وأولوياته وطبيعة المنشط Stimulus ومكان الدفع به؛ بمعنى آخر أي عناصر المشكلة يجب التصدي له وتحريكه أولا لتتبعه بقية العناصر. ولقد جاء التطور في المفاهيم مصاحبا لنتائج التجربة والتطبيق في العالم الثالث، ومع تعدد الأفكار والمنهجيات وتغير الأهداف وتباينها ظلت هناك ثوابت أكد عليها الاتجاه العام لكل من المنهجين الرئيسيين، وأهم هذه الثوابت الرفض الشديد للتأكيد المطلق على النمو السريع للناتج القومي كمعيار للقياس واعتباره ضرورة غير كافية بمفردها، إذ لابد من مواكبة ذلك النمو بإصلاحات مؤسسية داخلية وخارجية تؤدي إلى التخلص من الفقر المطلق، وخلق فرص واسعة ومتنوعة للعمالة، وتقليل التفاوت في الدخل، في إطار من التوجه الاجتماعي الذى يراعي الوجه الإنساني للتنمية الاقتصادية بالارتقاء بالمستويات المعيشية العامة من حيث الإسكان والتعليم والصحة وغيرها، وتوسيع دائرة الاختيار أمام الناس. والسؤال الآن هو أي الطريقين يجب على البلدان النامية أن تسلكه لتحقيق تلك الغايات؟ فالمعروف أن ما تبحث عنه دول الجنوب هو التقدم، والتقدم في ذاته مفهوم تاريخي ونسبي يختص بمجتمع معين في مرحلة زمنية بعينها، ومن ثم فهو يختلف من مجتمع لآخر باختلاف التجربة التاريخية والميراث الثقافي والحضاري، كما يختلف أيضا باختلاف طبيعة المرحلة الزمنية ومتغيراتها الفاعلة. والواضح من خلال الممارسة الفعلية على مر العقود الأربعة الماضية أن كلا من المنهجين قد فشل في إدراك هذه البديهية، حيث تضمن مفهومهما للتقدم بُعداً خاصاً بإعادة صياغة منظومة القيم والعادات والتقاليد والسلوكيات لتقترب من، إن لم تتطابق مع، مثيلتها السائدة فى حيز الثقافة الأوربية وامتداداتها الحضارية، مما يعني رؤية المنهجين لسبيل وحيد لتحقيق التنمية وهو اتباع التجربة الغربية خطياً، نيوكلاسيكية كانت أو ماركسية، وهنا يكمن فشل النهجين فى إدراك طبيعة التغير المطلوب فى العالم النامي ودرجة ملائمة مفهومهما للتقدم للظروف المتنوعة والمتباينة فى العالم الثالث. عند هذا التقاطع تظهر مشكلة الوحدة والتنوع، والعالمية والخصوصية المحلية، والثابت والقابل للتغيير، والمستقل والتابع في مضمون القيم وترتيبها، وهذه هي المعضلة التى تحتم على عالم الفقر البحث عن بديل محلي ذاتي الطابع يتخطى قصور النيوكلاسيكية والراديكالية ويستفيد من الإيجابي فى نتاج الخبرة البشرية الثقافي والحضاري، وهنا يصبح على وكالات العون والنصيحة والمشورة تعديل دورها فى العملية التنموية والاعتراف بقيمة الموارد المحلية الخاصة Local-specific resources سواء كانت ثقافية أو مادية. فقد بات واضحاً من خلال الممارسات التنموية في عالم الجنوب أن العالم لا يصبح أفضل وأكثر تقدماً بتجانسه واتباعه لنفس طريق الشمال، حيث إن هذا التصور قد حرم ثقافات الجنوب وميراثه الحضاري وموارده المحلية من النمو والتطور والتقدم بطريقة طبيعية. فقد كان ينبغي التركيز على قيمة التنوع والاختلاف بين البلدان النامية لزيادة الفرص أمام الناس وإثراء تجربتهم المحلية للوصول إلى حلول نابعة من واقعهم وأكثر محلية فى طبيعتها. فقد سقطت التصورات الجامدة للماركسية لاستحالة تحمل التكلفة الإنسانية والاقتصادية لإنجازاتها، وإن بقيت قيمة العدل

---

(٦١) UN (1961: 23).

الاجتماعي ثابتة، وعلى الرغم من تجديد الرأسمالية لدمائها وتحليها بالبراجماتية فقد تداعت وصفاتها الجاهزة التي قدمتها في صورتها الليبرالية للبلدان النامية، وإن ظلت أفضلية اقتصاد السوق ثابتة.

إن تقدم الجنوب يجب أن يرتكز على دعامتين أساسيتين هما الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، بما ينطوي عليه ذلك من حسن استخدام الموارد وعدالة توزيع الناتج، وليس هناك طريق واحد لتحقيق هذا التقدم بل عدة طرق يمكنها أن تؤدي إلى نفس الغرض، كما أن المشكلة الواحدة لا تتكرر، وإن تكررت فلن تجدي معها حلول الأمس بسبب اختلاف الظروف. في الوقت ذاته، لم تعد الساحة مهيأة الآن للحديث عن قطبية التفكير والمنهج التي لم تفد بلدان العالم الثالث كثيرا، فقد أثبتت تجربة العقود الأربعة الماضية أن الغضب المبرر على تزايد الأوضاع تعقيداً في قارات الفقر الثلاث بسبب إتباع الطريق النيوكلاسيكي شكّل أساساً خطيراً للتنظير للتنمية، يوازي في خطورته العجرفة الثقافية للتنظير النيوكلاسيكي المبكر. ففي أفضل الأحوال أطلق الطريق البديل الطاقات الإنتاجية في دول الجنوب، وفي أسوئها استبدل مجموعة من الأخطاء بأخرى، فقد أظهرت النتائج –المرة أحيانا– في عديد من دول النظم الراديكالية بالعالم النامي أن العقيدة السياسية لا تحل محل الحقيقة الاقتصادية والواقع البشري، وأن الحالات لا تتشابه نتيجة اختلاف الظروف مكانياً واجتماعياً. فالاختلاف في مواقف المنظرين والمنفذين حول "التحول الاجتماعي الجذري" و"الرأسمالية الحرة غير المقيدة" لا يهم فقراء الجنوب بقدر ما تهمهم حلول متوازنة ونابعة من الذات، ومتماشية مع الخطوط الثقافية والحضارية العامة للمجتمع وتنأى بهم عن الصراعات الأيديولوجية. فقد جاء إنهيار النماذج التقليدية للتنمية في أنحاء كثيرة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية صبيحة أزمة تفاقم الديون منذ أوائل الثمانينيات نذيراً لدول الجنوب وتأكيداً لها على ضرورة تغيير النظرة والسياسات والممارسات التنموية. فلاشك أن أولويات التقدم والنمو والتنمية قد تبدلت ولم تعد الأسس القديمة التي قامت عليها العملية التنموية على مر العقود الأربعة الماضية من إبدال للوارد وتحديث سريع من خلال التصنيع الموجه من قبل الدولة مجدية الآن، فالتكنولوجيا الحديثة وتقنيات الإنتاج الجديدة الفعالة هي جميعها من أفضل الخدم، لكنها من أسوأ الأسياد، لذا فإن أي استراتيجية تنموية تضع الآلات قبل الإنسان وتسمح بتعرية وتآكل النسيج الاجتماعي تحت مسمى النمو والتحديث ستفقد بكل تأكيد مصداقيتها واستمراريتها، ولكن بعدما تكون آثارها المدمرة قد فاقت كل الحدود. فهناك تضحية وتكلفة مترتبة على خيارات المجتمع في هذا المجال، وكل مجتمع أقدر على تحديد مدى تحمله لهذه التضحية. وعلى الرغم من تباين البلدان النامية وتمايزها حالة عن أخرى إلا أنه يمكن تحقيق تنميتها وفق خط عام يعطي الأولوية للتقدم الاقتصادي وارتفاع الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية والعدالة الاجتماعية، وهذه كلها مقومات للتقدم الاجتماعي، وفق منظور كل مجتمع للعملية على حدة. فإذا كان هناك اتفاق عام على الأهداف، فإن المنهج الصحيح والملائم هو ذلك الذي يحقق تلك الأهداف بأقل قدر ممكن من التكلفة والتضحية، ويجنب المجتمع الارتباك الحضاري والثقافي، ويحفظ للإنسان كرامته. فما أسوأ من تعرية المجتمع من قيمه وتعريضه لاضطراب حضاري واجتماعي، تتعدى آثاره الفقر المادي إلى فقر سيكولوجي وقيمي يخلق حالة من عدم التوازن تشهدها بلدان عديدة من العالم النامي الآن، بما فيها تلك المعروفة بالنمور الآسيوية. فتنمية بطيئة لكنها ملائمة لظروف المجتمع متصالحة مع الذات ومستديمة خير من تقدم سريع وخيم العواقب الاجتماعية والثقافية، لعل أخطرها فقدان الهوية والتعرض لرياح الشمال الباردة.

قائمة المراجع

Ackerman, E. A. (1958)
Geography as a Fundamental Research Discipline, University of Chicago, Dept. of Geography Papers, 53.

Ahluwalia, M. S. and Chenery, H. (1974)
The Economic Framework; in H. Chenery et al (eds.), *Redistribution with Growth*, London.

Amin, S. (1974)
Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment, New York.

---------- (1976)
Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism, New York.

Barran, P. (1968)
The Political Economy of Growth, New York.

Blaut, J. M. (1975)
Imperialism: The Marxist Theory and its Evaluation, *Antipode*, 7, 1-19.

Broek, J. O. M. and Webb, J. W. (1978)
A Geography of Mankind, New York.

Buchanan, J. M. (1968)
The Demand and Supply of Public Goods, New York.

Cairncross, A. K. (1961)
International Trade and Development, *Economica*, 28, 109.

Cardoso, F. H. and Fuletto, E.(1979)
Dependence and Development in Latin America, English translation by M. M. Uriquidi, Univ. of California Press.

Chisholm, M. (1966)
Geography and Economics, London.

Cox, K. R. (1979)
Locations and Public Problems: A Political Geography of the Contemporary World, Oxford.

De Souza, A. R. and Porter, P. W. (1974)
The Underdevelopment and Modernization of the Third World, Washington.

Dickenson, J. et al (1983)
A Geography of the Third World, London.

Easterlin, R. A. (1968)
An Overview on Economic Growth; in D. L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, Vol. 4.

Eliot Hurst, M. E. (1985)
Geography has neither Existence nor Future; in R. J. Johnston, (ed.), *The Future of Geography*, London: Methuen.

Foster-Carter, A. (1978)
The Modes of Production Controversy, New Left Review, 107.

Frank, A. G. (1966)
The Development of Underdevelopment, New York.

---------- (1967)
Capitalism and Underdevelopment in Latin America, New York.

Friedman, M. J. (1966)
Regional Development Policy, Cambridge.

Goulet, D. (1971)
The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development, New York.

Grassman, S. and Lundberg, E. (eds.) (1981)
The World Economic Order, Past and Perspective, New York.

Gregory, D. (1978)
Ideology, Science and Human Geography, London: Hutchinson.

Hugget, P. (1965)
Changing Concepts of Economic Geography; in R. J. Chorley and P. Hugget (eds.), *Frontiers in Geographical Teaching*, London.

Hartshorn, R. (1959)
Perspectives on the Nature of Geography, London.

Harvey, D. (1973)
Social Justice and the City, London.

Heilbroner, R. (1973)
Economics as a Value-free Science, *Social Research*, 40, Spring.

Hirschman, A. O. (1958)
The Strategy of Economic Development, Yale Univ. Press.

ILO (1979)
Employment, Growth and Basic Needs, Geneva.

Johnston, R. J. (1980)
City and Society: An Outline for Urban Geography, London.

Johnston, R. J. et al (eds.) (1983)
The Dictionary of Human Geography, Oxford.

---------- (ed.) (1985)
The Future of Geography, London: Methuen.

Keeble, D. E. (1967)
Models of Economic Geography; in R. J. Chorley and P. Hugget (eds.), *Socio-economic Models in Geography*, London.

Lee, R. (1977)
Anti-space: Geography as the Study of Social Space Writ-large,; in R. Lee (ed.), *Change and Tradition: Geography's New Frontiers*, London.

Lengyle, P. (ed.) (1971)
Approaches to the Science of Socio-economic Development, UNISCO.

Lerner, D. (1968)
Social Aspects of Modernization; in D. L. Sills (ed.), *International Encyclopedia of the Social Sciences*, New York, Vol. 10.

Lewis, W. A. (1954)
Economic Development with Unlimited Supply of Labour, Manchester.

---------- (1963)
The Theory of Economic Growth, London.

Lukacs, G. (1971)
Lenin, London.

Mabogunje, A. L. (1980)
The Development Process: A Spatial Perspective, London.

McNee, R. B. (1959)
The Changing Relationships of Economics and Economic Geography, *Economic Geography*, 35, 3.

Meier, G. M. (1984)
Emerging from Poverty: The Economics that Really Matters, Oxford Univ. Press.

Mishan, E. J. (1969)
Welfare Economics: Ten Introductory Essays, New York.

Mountjoy, A. and Hilling, D. (1988)
Africa: Geography and Development, London.

Myrdal, G. (1957)
Rich Lands and Poor People, London.

---------- (1963)
Economic Theory and Underdeveloped Regions, London.

---------- (1968)
Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations, New York.

---------- (1970)
The Challenge of World Poverty, New York.

Nurkse, R. (1953)
Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, New York.

Peet, R. (1978)
Radical Geography: Alternative Viewpoints on Contemporary Social Issues, London: Methuen.

Perroux, F. (1971)
A Note on the Concept of Growth Poles; in I. Livingston (ed.), *Economic Policy for Development*, London.

Radice, H. (ed.) (1975)
International Firms and Modern Imperialism, London.

Rostow, W. W. (1960)
The Stages of Economic Growth, Cambridge.

Roxborough, I. (1979)
Theories of Underdevelopment, London.

Seers, D. (1969)
The Meaning of Development, *International Development Review*, 4.

---------- (1977)
The New Meaning of Development, *International Development Review*, 3.

Singer, H. (1970)
Dualism Re-visited: A New Approach to the Problem of Dual Society in Developing Countries, *Journal of Development Studies*, 7,1.

Slater, D. (1977)
Geography and Underdevelopment, *Antipode*, 9, 3.

Sunkel, O. (1973)
Transitional Capitalism and National Disintegration in Latin America, *Social and Economics Studies*, March.

Taylor, J. G. (1979)
From Modernization to Modes of Production, London.

Todaro, M. P. (1981)
Economic Development in the Third World, 2nd. ed., London: Longman.

UN (United Nations), Dept. of Economic and Social Affairs (1961)
Report on the World Social Situation, New York.

World Bank (1974)
Redistribution with Growth, New York.

56 - Ibid, pp. 134, 135, 140, 159.

57 - Toutain, op. cit., pp. 132-137.

58 - Fraser, op. cit., I, pp. 28, 265.

59 - Gary Lease, "Mithra in Egypt, in the Roots of Christianity ed., B. A. Pearson and J.E. Goehring, Philadelphia, 1986, pp. 125-129.

Fig. (1)

Fig. (2)

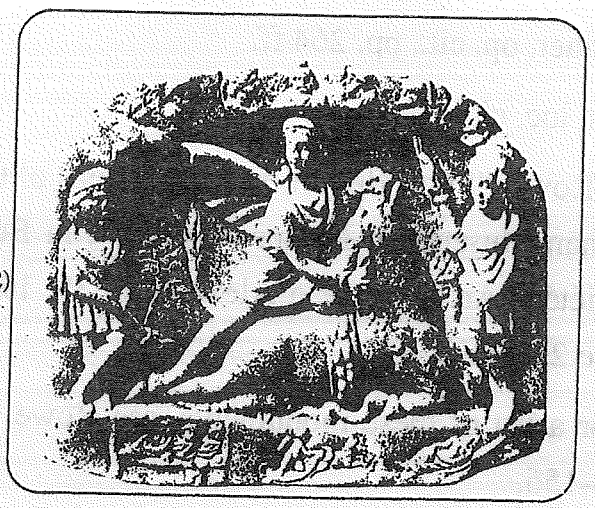

University Papyri, 1949.

44 - PSI, X, 1162 - G. Vitelli & M. Norsa & Others, Pubblicazioni della Societa Italiana per la ricerca dei papiri greci e latini in Egitto, X, 1932; p. Michigan, VIII, 511 = H. C. Youtie & J. G. Winter, papyri and Ostraca from Karanis, VIII, 1951.

45 - Bonner, op. cit., pp. 32 ff.

46 - Cumont, op. cit., pp. 73 ff; Jaroslav Cerny, Ancient Egyptian Religion, New York, 1952, p. 139.

47 - J.G. Smyly, Greek Papyri from Gurob, Dublin, 1921, 36.

48 - Fraser, op. cit., vol. 2, p. 436, no. 745.

49 - Ammiannus Marcellinus, 22, 11, Socrates, Historia Ecclesiastica, 3, 2.

50 - Socrates, H. E., a, 16.

51 - Vermeseren, op. cit., no. 91-105.

52 - Bonner, op. cit., pp. 264 ff.

53 - Ibis, loc. cit.

54 - A. Rowe, "Short Report on Excavations of the Greeco - Roman Museum at Pompey's Pillar", in Bulletin de la Société d'Archéologie d'Alexandrie, 35, 1942, pp. 131 no le 2, 152.

55 - For a list of these monuments, see Rowe, op. cit., pp. 153-156.

London, 1964, pp. 93, 94, 98, pl. XXI; Kater - Sibbes, op. cit., p. 159, no. 833.

36 - Garcia y Bellido, Les religions orientales dans l'Espagne romaine, (EPRO), 5, Leiden, 1967, pp. 137-138; Tran Tam Tinh, op. cit., p. 33.

37 - Malaise, op. cit., p. 81, no. 87' p. 82, no. 89; Kater - Sibbes, op. cit., p. 103, nos. 555-556.

38 - M.J. Vermaseren & C. C. van Essen, The Excavations in the Mithraeum of the church of Santa Prisca on the Aventine, Leiden, 1965, p. 434, no. 7, pls. CIV 1-6; CV and passim; Malaise, op. cit., p. 81, no. 87' p. 228, no. 415; p. 229, nos. 416-417 ; Kater - Sibbes, op. cit., pp. 122-123, nos. 658-661.

39 - G. Grimm, Die Zeugnisse ägyptischen Religion Kunstelements in römischen Deutschland, (EPRO), 12, Leiden, 1969, p. 185, no. 87, pl. XXXVII, 2; Kater - Sibbes, op. cit., p. 165, no. 852.

40 - Kater - Sibbes, op. cit., p. 139, no. 579.

41 - Bloch, op. cit., p. 226, pl. L 4; Kater - Sibbes, op. cit., p. 101, no 543.

42 - To the view of Fraser, these traditions appeared in the Roman era, P.M. Fraser, Ptolemaic Alexandria, 3 Oxford, 1972, vol. 1, p. 265.

43 - P. Oxy., I, 110 = Grenfell & Hunt, The Oxyrhynchus papyri, I, 1893; p. Fuad, 76 = D. S. Crawford, Fuad I

25 - Malaise, op. cit., p. 144, no. 109; W, Hornbostel, (EPRO), 32, Leiden, 1973, p. 272, no. 2; Le clay, op. cit., p. 401, no. 8; p. 402, no. 9.

26 - Le Glay, op. cit., p. 410.

27 - H. Idris Bell, Cults and Creeds in Graeco - Roman Egypt, Liverpool, 1953, pp. 20-21.

28 - H. Bloch, "The Serapeum of Ostia and the Brick Stamps of 123 A.D." in American Journal of Archaeology, 63, 1959, p. 226, pl. L, 4; Kater-Sibbes, op. cit., p. 165, no. 852.

29 - A.N. Newell, "The Dove Deity of Alesia and Serapis Moritasgus", in Revue Archeologique, 1939, pp. 134 ff, fig. 8; V. Tran Tam Tinh, Serapis debout, (EPRO), 94, Leiden, 1983, p. 265, no. v, 2 fig. 298 a-b.

30 - Cumont, Oriental Religions in Roman Paganism, pp. 73 ff.

31 - Minucius Felix, 22, 2.

32 - Samuel A. B. Mercer, The Religion of Ancient Egypt, London, 1949, p. 426.

33 - Cumont, op. cit., p. 84; John Ferguson, The Religions of the Roman Empire, London, 1970, p. 37.

34 - For an ample survey of these monuments see Kater - Sibbes, op. cit., passim.

35 - J. M. C. Toymbee, Art in Britain under the Romans,

orientali ad ostia, (EPRO), 3, Leiden, 1962, pp. 55-56. (second century).

17 - A.D. Nock, "A Vision of Mandulis - Aion", in Harvard Theological Review, 27, 1934, p. 53.

18 - J. Toutain, Les culte paiens dans l'empire romaine, Paris, 1911, p. 129; Rainer Vollkommer, "Mithras", in (LIMC), VI, 1992, vol. 1, p. 583. for some examples of Mithra's figures see H. Waldmann, Die Kommagenischen Kulturformen unter könig Mithradates I. Kallinikos und seinem sohn Antiochus I., (EPRO), 34, Leiden, 1973, pls. 15, 1; 22, 3; 30, 3.

19 - Franz Cumont, The oriental Religions in Roman Paganism, translated by Grant showerman, New York, 1965, p. 24; Campbell Bonner, Studies in Magical Amulets, Ann Arbor, 1950, p. 139; Vollkommer, op. cit., p. 622.

20 - Cumont, loc. cit., Vollkommer, loc. cit.

21 - Vermaseren, op. cit., no. 463.

22 - Cumont, op. cit. p. 140; Vollkommer, p. 583.

23 - Franz Cumont, Texts et monuments figures relatifs aux mysteres de Mithra, 2 vols, Bruxelles, 1896-1899, vol. 1, pp. 221-212; Toutain, op. cit., p. 125.

24 - Cumont, op. cit., pp. 112-117; Toutain, op. cit., pp. 125-126; Joscelyn Godwin. Mystery Religions, in the Ancient World, London, 1981, pp. 98 ff.

7 - W. Amelung, Die skulpturen des vatikanischen Museums, I, Berlin, 1903, p. 833, no. 223, ol. 116; Le Glay, op. cit., p. 403. no. 19.

8 - Levi, op. cit., pp. 292-293, fig. 18; Vermaseren, op. cit., no. 419. fig. 116; Le Glay, op. cit. p. 403. no. 18.

9 - Levi, op. cit., pp. 287-288, fig. 15.

10 - Ibid, pp. 294-595, fig. 19e. The phoenix, the solar bird which symbolizes the eternal renovation of the life, appears on the Alexandrian coins of Antoninus Puis accompanied by the legend AIWN, see R. S. Poole, Catalogue of the Greek Coins in the British Museum, Alexandria and the Nomes. London, 1892, pl. XXvi, no. 1004; J. Vogt, Die alexandrinischen Kaisermünzen, Stuttgart, 1924, vol. 1, pp. 115-116, vol. 2, p. 68.

11 - Le Glay, op. cit. p. 410.

12 - F. Gnecchi, I medaglioni romani, 3vols., Milan, 1912, vol. 2, P. 15, no.54,pl. 48, 4, p. 60, no. 75, pl. 83, 3 and Passim.

13 - Levi, op. cit., p. 292.

14 - Ibid, loc. cit.

15 - A. Alföldi, "Aion in Merida and Aphrodisias", in Madrider Beitrage, 6, 1979, no. 31.

16 - Vermaseren, op. cit., p. 168, no. 390, fig. 112; p. 202, no. 503, fig. 144 and passim; M.F. Squarciapino, I culti

FOOTNOTES

1 - G.J. Kater - Sibbes, prelimenary Catalogue of Sarapis Monuments, Etudes priliminaires aux religions orientales dans l'empire romaine (EPRO), 36, Leiden, 1973, p. 150, no. 802m pl. XXVII.

2 - M.J. Vermaseren, Corpus Inscriptorum et Monumentorum Religionis Mithriacae (CIMRM), I, 1956, pp. 252-253, no. 693, fig. 195; M. Malaise, Inventaire préliminaire des documents égyptiens retrouvés en Italie, EPRO, 21, Leiden, 1972, p. 26, no. 8.; Kater - Sibbes, op. cit. no. 529; Gisele Clerc & Jean Leclant, "Sarapis", in Lexicon Iconographicum Mithologiae classicae (LIMC), VII, 1994, vol. 1, p. 686, no. 197; vol. 2, p. 515, no. 197.

3 - Francoise Dunand, "Agathodaimon", in (LIMC), I, 1981, vol. 1, pp. 278-280.

4 - Kater - Sibbes, op. cit., no. 1050a.

5 - D. Levi, "Aion", in Hesperia, 13, 1944, p. 292, fig. 17; Vermaseren, op. cit., pp. 305-306, no. 879, fig. 277. Found in Arles, in south France, and dated to the end of the second century A.D.

6 - Marcel Le Glay, "Aion" in (LIMC), I, 1, 1981, p. 410; R. Cagnat & V. Chapot, Manuel d'archéologie romaine, Paris, 1916, p. 449.

assumed in the Roman period might cause a certain fusion between his cult and the cult of Mithra. Since the cult of Serapis had already been consolidated and favoured even by the emperors, it is probable that the association of the two deities brought the devotees of Serapis to the Mithraic religion and so took part in its extention. On the other hand, in Egypt, the stronghold of Serapis, Mithraism was limited and could not achieve a considerable progress among the indigenous cults.

Figures :

1- Serapis-Aion, found in Arles in south France now lost. Roman Imperial period.

2- Mithra Tauroctone, found in Bologne in Italy. Bologne, Museo Civico, Roman Imperial period.

opinion.

The temple of Mithra might have been somewhere near the area of the Serapeum, for we know that the only temples that existed in the precincts of the Serapeum were confined to the members of the triad. (58) Mithra had never been connected with the members of the triad whether in group or jugate fgures in the artistic works nor had he occurred in the literary sources associated with them. Therefore, there is no reason for Mithra to have a temple in this particular area.

As a sun god, Mithra had never attained a foothold parallel to that of the Egyptian sun deities who were powerful enough to prevent him from gaining a considerable approach throughout Egypt, in Alexandria or the chora. He could not even penetrate the local cults of the country and the role he played remained very limited. (59)

Recapitulation :

Serapis was evidently a deity who possessed a universal and pantheistic nature. On the basis of the archaeological evidence, he was identified with Mithraic Aion (fig. 1) and associated with Mithra (fig. 2). Besides, the presence of his statues inside or in the vicinity of the Mithraea provided us with more evidence to support the link between both divinities. Thus, Serapis gained an access to the Mithraic pantheon. The universal and pantheistic nature of Serapis in addition to the mystical phase which he

The torso of Aion can not be taken safely as a conclusive evidence for the presence of a Mithraeum incorporated into the Serapeum area. It is an individual Mithraic monument which does not necessarily mean that there had been a Mithraeum where it was discovered.

The significance of its presence in the site can be explained in the light of the existence of several other monuments [55] which belong to different ages of the Pharaonic period which were moved to the spot from other places for some reason or another. It is probable that the image of Aion was transported to the Serapeum when the Mithraeum faced the danger of destruction during the compaigns of George of Cappadocia or Theophilus.

Regarding the suggestion of Rowe[56] that the subterranean passages in the vicinty of the Serapeum acted as a Mithraic grotto, I think that this is a remote assumption which stands on no solid basis. These passages do not possess the essential elements of the Mithraic grotto whether natural or artificial. First, there must be a source of water to supply the grotto permanantly because of its importance to the rites of purification in Mithraic liturgy. Second, the plan of the grotto consists of spelaeum, pronaos and apparatorium in addition to various details of decorations.[57] Both elements, namely the water source and temple design do not prove to be in the passages of the Serapeum area and consequently, we can not accept Rowe's

There are a few unclear and brief allusions to Mithraea of the Roman period. We have an account of an abandoned Mithraeum which had been delapidated and replaced by a church at the hand of George of Cappadocia, the patriarch of Alexandria, about 360 A.D. [49] During the compaign of the destruction of the pagan temples which occured in 391 A.D., Theophilus, the patriach of Alexandria, destroyed a Mithraeum before advancing towards the Serapeum for the same purpose.[50]

Besides, the Mithraic monuments yielded by the Egyptian soil are few and numbered. They include some repesentations on the magical gems and individual instances of reliefs and works of sculpture. [51]

In the view point of Bonner, [52] the magical tradition commonly accepted the obscure and foreign names of deities and demons to give power to the incantations and spells. In this regard, the repesentation and name of Mithra which occurred in the magical gems and papyri were used for the same effect. [53]

In respect of the other Mithraic monuments, I'm bound to comment here on the torso of Mithraic Aion which was found on the acropolis of Alexandria in the precinct of the Serapeum. This torso gave some scholars the impression that the precinct of the Serapeum contained a Mithraic temple[54]

periods. [45] Nevertheless, it seems that Serapis reversed the situation and made his way into the Mithraic pantheon. The cults of Serapis and Isis had already consolidated their positions and practised great influences on the Roman people and the rulers as well [46] before the remarkable diffusion of the Mithraic cult with the beginning of the second century A.D. of the Imperial period. As a result, the introduction of Serapis to the Mithraic pantheon - I suppose - might gravitate his devotees or at least a large segment of them to the Mithraic cult and hence gave an impetus to it and contributed to its dissemination.

Finally, we may ask, in view of the relationship between Serapis and Mithra, about the presence of Mithraism in Egypt proper.

The evidence which indicates the existence of Mithraism in Egypt before the Roman era is extremely rare. An allusion to a Mithraeum in Fayyoum came in the papyri of the third century B.C. [47] But it is supposed that the cult was confined to some Iranian groups who represented the offspring of the old Persian troops which entered Egypt during the Persian invasion. [48]

From the Roman period, we have more evidence concerning the Mithraic presence, nevertheless, it remains meagre and can not afford a concrete evidence on a firm footing for a wide circulation of the cult in Egypt.

A considerable number of the monuments of Serapis were unearthed in the various provinces of the Roman Empire. [34] Several of his statues that came from provenances outside Egypt had been found within Mithraea situated in London [35] (England), Merida [36] (Spain), Ostia [37] and Rome [38] (Italy). Many others were found in the vicinity of Mithraea located in Haddern-heim [39] (Germany), Lambasis [40] (Algeria) and Ostia [41] (Italy). In addition to the second example (fig. 2), This evidence is a matter of great significance and points out to a direct link between Serapis and Mithra .

The incorporation of Serapis into the Mithraic pantheon might be attributed to a common factor which led to their juxtaposition. This factor is the practice of mystical rituals. We have no evidence that the cult of Serapis included mystical traditions in the Ptolemaic period. [42] The papyri of the Roman period have provided us with references to some rites. Ceremonial meals were held in the honour of Serapis and Isis. [43] An oath formula was taken by the recruits of the mysteries of Serapis. [44]

It seems that a fusion of the two mystery cults together took place sometime in the Imperial period. But while the occult practices of Serapis were limited and relatively late, the mysteries of Mithra were already well established a long time before that. Furthermore his cult had exercised some influence on the esoteric cults of the Hellenistic and Roman

identical with that of Aion who is a member of the Mithraic pantheon and whose monuments were largely found in the Mithraea scattered in the Roman world. It is not surprising in my view - to find Serapis in such form and attitude because his identification with Aion has been attested by the archaeological evidence. In several monuments the image of Serapis is accompanied by the inscription "AIWN" or "CEPA IIICAIWN". (25) Besides, in some literary sources, Serapis is identified with Aion Plutonius. (26)

Serapis was a cosmocrator and had a pantheistic nature, (27) therefore his assimilation to Aion and his connection with Mithra were justifiable. This nature was proved and recommended by his identification with other major deities inside and outside Egypt. In his course of universality, it was not extraordinary for him to be identified with the other gods with universal and comprehensive nature like Jupiter (28) and to indigenous gods of the Roman provinces like Moritasgus of Gallia. (29)

The cult of Serapis spread throughout the world. Minucius Felix from the second-third century A.D. pointed out that tha Romans had embraced the cult of Serapis. (31) The premises of the palace of Hadrian comprised a temple dedicated to Serapis. (32) In the reigns of Commodus and the Serveri he bacame a protector of the Roman emperors and a guarantor of the prosperity of the empire and the victory of its armies, (33) for he had been already Jupiter-Serapis.

part, have astronomical significance. The two genii flanking the bull - slaying i. e. Cautes and Cautopates have a clear allegoric value. Cautes, with the raised torch, is the personification of the morning sun or the vernal equinox and ipso facto fecundity. Cautopates, with the lowered torch, is the personification of the setting sun or the autumn equinox and ipso facto sterility. (23)

The seven figures that appear in the vaulted ceiling which symbolizes the sky are the seven planets : Mercury, Venus, Mars, Jupiter (Serapis), Luna, Sol and Saturn who are shown hear in a different order. The number seven has a mystical significance in the mysteries of Mithra. In the Mithraeum of Felicissimus the seven grades which the prosolyte must pass in his initiation to the mysteries are connected with the seven planets in the next ascending order : Corax (the Raven), Cryphius (the Occult), Miles (the Soldier), Leo (the Lion), Perses (the Persian), Heliodromus (the Courier of the Sun) and Pater (the Father). In other examples the seven planets are sometimes replaced by seven stars, seven burning alters, seven daggers planted in the ground or less frequently seven Phrygian hoods. To the interpretation of Cumont, these attributes express the elements of which the planets are composed. (24)

The inquiry into the two monuments discloses an obvious relationship between Serapis and the Mithraic circle. In the first case (fig. 1) the figuration of Serapis is

In respect of the second monument (fig. 2), the bull - slaying or the tauroctonia is one of the commonest and most important figures of Mithra.

Mithra was originally an Indo - Iranian deity who symbolized truth, justice, light and fertility. When his cult had been transplanted to the Graeco - Roman world, it ceased to be fully Persian in essence and lost much of its originality. Nevertheless, it retained some aspects of the Persian and Chaldean astrology. In the first century B.C. Mithra was venerated in Commagene as a sun god and assimilated to Helios. (18)

From the end of the first century A.D. his cult spread throughout the Roman Empire and became one of the principal mystery religions. (19) The deluge of slaves, merchants and soldiers in addition to the ease of transportation increased the mingling of various races and ethnic elements and resulted in the dissemination of Mithraism. (20) Mithra became a creator and a savoir of the world and the Roman people. He was the generator of light and the master of the universe. (21)

With the recognition of Christianity as the state - religion, Mithraism began to wane gradually until it vanished in the beginning of the fifth century A.D. (22)

The monuments which illustrate Mithra Tauroctone contain diverse elements and motives which, for the most

So his images reflect the multiplicity of his conceptions which he symbolized from the Hellenistic period until the end of antiquity. His original concept was "the life" which evolved to become " the boundless life and eternity ". He was considered as the great cosmic deity and the eternal spirit of the world in contrast to Chronos the relative and actual time. (13)

From the end of the Republic and the beginning of the Empire Aion was conceived and depicted as the governer of the world and the creator of the natural phenomena. From Augustus to Philip the god and his Latin equivalents Saeculum and Aeternitas occupied a very important place in the imperial propaganda and religion. (14)

His representations in the second century A.D. as a youth accompanied by the zodiac, the seasons or the phoenix stressed the idea of the universality of the empire and expressed the eternal time which was renovated periodically and so announced the return of the Golden Age, an idea originated in Alexandria. (15)

When Aion came to be associated with the Mithraic mythology he succumbed to some changes. New features and attributes were added to his images. Sometimes he is leontocephalic, having two pairs of wings and hoofs for feet, wrapped by a snake or holding a key. (16) The deity in this character denoted time and sovereignity and hence he became a cosmocrator. (17)

form has been of rare occurrence. As far as I know, there is another similar example [4] which is lost.

In an example with which this statue is identical, Aion is figured wearing a mantle with sleeves. [5] His head and feet are lost. The statue is thought to have been leontocephalic. The body is encircled with a snake in three coils. Between the spiral coils, the signs of the zodiac are carved. There are nine signs, three in every space. They begin from up to down in their normal arrangement : Aries, Taurus, Gemini, Cancer, Leo, Virgo, Libra, Scorpio and Sagittaurus. The other three signs of the zodiac i. e. Capricorn, Aquarius and Pisces must have been on the lost part downwards.

The Graeco - Roman Aion, who is of Greek origin is different in some features from Mithraic Aion who is called Aion - Chronos or Mithraic Saturn. [6] He is shown in various forms which signifies his traits. He is usually represented as a beardless youth, sometimes winged, accompanied by a serpent [7] and often by the zodiacal circle and the seasons. [8] Occasionally he has the cornucopia [9] as an attribute or a globe surmounted by the phoenix. [10] In other examples he occurs as a bearded aged man who is called, at Alexandria, Aion Plutonius and in the Occident as Saeculum Aureum. [11] Often he is shown with his head adorned with flowers and fruits and accompanied by the zodiacal circle and the seasons. [12]

bull's nostrils . The mouth of the bull is open and his tongue projects suspending from the right corner . The body of the bull is encircled by a decorated sacrificial band and his tail is raised . The god is stabbing the bull with a dagger in his right hand . He kneels with his left leg on the bull . The violent movement of the god is best illustrated through his flying mantle . Three of the attributes of Mithra are shown beside the bull, the dog, the snake and the scorpion . The dog licks the blood of the bull and the scorpion catches his genitals with its pincers . To the left Cautopates is standing with his torch lowered . Between Cautopates and the raised tail of the bull is a tree with a scorpion. To the right Cautes is standing with his torch pointing upwards and there is a tree with a skull of a bull in front of him. The aforementioned representation is surmounted by a curved brim symbolizing the sky with the seven figures of the planets. In the left extreme Sol appears with the raven and in the other extreme appears Luna. The central figure of Serapis is depicted in a frontal pose while the other six figures are depicted in a profile pose looking inwards. The lower brim is bearing reclining figures to the left and the right and Eros riding a biga drawn by horses in the centre.

Regarding the first example (fig. 1), we know that the only divinty to assume this attitude is Mithraic Aion. Though Serapis has been associated with the snake in numerous representations, [3] his appearance under such

Serapis in the Mithraic Circle

Though plenty of studies have spanned Serapis and his cult in detail and depth owing to the significant role he played in the mythology and the art of the Graeco - Roman world, the scope of the research is still ample and apt to discussion .

Among the vast and diverse representations of Serapis a few examples have attracted my attention to a certain connection with the Mithraic circle. This connection is difinitely demonstrated by two figures .

The first (fig. 1) is a statue of the god depicted in an irregular form. He had been described as Jupiter - Sol - Serapis. (1) The god is represented bearded and wearing the calathos on his head from which six rays are protruding. He is bare - footed and clad in a long mantle . A snake encircles his body in six coils with the signs of the zodiac appearing between them. His left hand holds the tail of the snake and his right one is covered under the garment .

The second monument (fig. 2) is a relief depicting the tauroctonia in which Serapis appears among the seven planets . (2) The central figure is showing Mithra slaying the bull. Mithra wears the Phrygian hood on his head and an oriental garment with sleeves. He holds the head of the bull backwards by means of inserting his left hand fingers in the